

العلاقات الدولية

إعداد: شيراز محمد خضر

تعريب: فريق دار الأكاديمية للطباعة والنشر والتوزيـع

الطبعة الأولى
2022

www.academy.house

العلاقات الدولية

الوحدة الأولى

الدول

دعونا نتخيل أن وزيرة الخارجية الأمريكية المُعينة حديثًا تم توجيهها بواسطة أحد كِبار المُستشارين في أول يوم لها في السُلطة.

ففي نظام الولايات الُمتحِدة الأمريكية-على عكس المملكة المُتحِدة- هناك دور لمجلس الشيوخ الذي له الحق في الموافقة على التعيين في منصب وزيرة الخارجية، وسيكون من التوقع الطبيعي أن يكون الشخص قادرًا على إرضاء مجلس الشيوخ فينا يخص معرفتهم الواسعة، وخبرتهم في التعامل مع الشؤون الخارجية، وفي الديمقراطية البرلمانية في بريطانيا، المؤهل الوحيد المطلُوب للتعيين في منصب وزير الخارجية هو رغبة رئيس الوزراء أن يقدم لك هذا المنصب. في بعض الحالات، يُفضل رؤساء الوزراء اتخاذ القرارات الرئيسية للسياسة الخارجية

بأنفسهم، أو بمساعدة "مجلِسهم الاستشاري" المُستشارين الشخصيين الغير مُنتخبين. وفي ظل هذه الظروف، ستكون وظيفة وزير الخارجية ببساطة تنفيذ سياسيات رئيس الوزراء.

وعلى أية حال، مهما كانت العلاقات الشخصية لرئيس الوزراء مع وزير خارجيته، وحتى إذا كان كلا من هؤلاء الساسة حديثين العهد بالشئون الخارجية، فإن كبار المسؤولين في وزارة الخارجية البريطانية لديهم مثل هذا الثِقل الذي يجمع المعرفة والخبرة المستمدة من الخدمة في المناصب الدبلوماسية في جميع أنحاء العالم؛ حيث يُمكنهم التعويض عن نقاط الضعف في المستويات الوزارية. وطبقًا نظام الولايات المُتحِدة الأمريكية، فإن وزارة الخارجية لدها ثروة مماثلة من الخبرات، ولكن قد تجد مرة أخرى أن الاهتمام الرئيسي للرئيس ينصب على الشؤون الخارجية، ومن المتوقع أن يقوم وزير الخارجية ببساطة بتنفيذ سياسة البيت الأبيض بإخلاص. ومن تعقيدات النظام الأمريكي، أن الوزارات المتنافسة- وخاصةً وزارة الدفاع، ومجلس الأمن القومي- قد تختلف مع وزارة الخارجية، وتسعي إلى تعزيز سياستهم المُفضلة.

واحدة من أوائل الأشياء التي ينبغي على وزير الخارجية البريطاني الاطلاع عليها هي الدول؛ حيث أننا نعيش في عالم لا تزال في الدول هي الأطراف الفاعلة الرئيسية في العلاقات الدولية، وبما أنه لا يوجد حكومة عالمية، ولا نظام للقانون الدولي وتنفيذ القوانين، ولا مؤشر على إمكانية وضع مثل هذه الأنظمة، تظل معرفة الدول شرط ضروري- على الرغم من كونها غير كافية بالطبع- للفهم الجاد للعلاقات الدولية في المستقبل القريب. أنه مجرد اعتقاد بصحة الأمر وتمني للتظاهر بخلاف ذلك.

لم يكن هكذا دائمًا. لقد وصف علماء الأنثروبولوجيا-بتفاصيل مثيرة- المُجتمعات البشرية المُعتمدة على عضوية القبيلة أو العشيرة؛ حيث لا يةجد شيء يشبه الدولة (على سبيل المثال: مارغريت ميد، بلوغ سن الرشد في ساموا). في هذه المجتمعات- التي مازالت باقية في أماكن مثل أفريقيا، وحوض الأمازون الوسطي- يوجد بالتأكيد رؤساء القبائل، أو شيوخ، وكبار سن، لكن لا يوجد مسؤولون بدوام كامل في كثير من الأحوال؛ ذلك لأن القبائل يمكن أن تكون متنقلة، بمعنى أنه ليس هناك أرض ثابتة بحدود معترف بها أو ولاية قبلية. في الإمبراطوريات القديمة في

مصر، وبلاد فارس، والصين، وروما نجد بعض السمات الرئيسية للدولة الناشئة. ويوظف الحكام الحاشية من الموظفين لتنفيذ وإعمال قراراتهم، ويتم نشر جنود الدوام الكامل لمزيد من الفتوحات الإمبراطورية، ولصد الأعداء الخارجيين والداخليين.

وغالباً ما يتم تطوير وتوظيف الأنظمة القانونية التي إلى حد ما معقدة واجراءات العدالة الجنائية (بدرجات متفاوتة من الكفاءة والاتساق) في جميع أنحاء أراضي الإمبراطورية. على المرء فقط أن ينظر إلى التأثير الهائل للقانون الروماني على النظم القانونية في أوروبا المعاصرة لإدراك أهمية هذه التطورات لظهور الدولة الحديثة. وعلى الجانب الآخر، نجد الاهتمام ينصّب على دويلات المدينة في بلاد الإغريق والتي وردت ببراعة في كتاب أرسطو "السياسة"، ودويلات المدن الإيطالية في أوائل العصر الحديث. في الكتابات التاريخية عن هذا الأخير، يُقدم نيكولو ميكيافيلي نظرة واقعية رائعة في الاستراتيجيات والتكتيكات المُستخدمة من قبل الأمير الناجح، أو الحاكم للاستيلاء والحفاظ على السُلطة، وأساليب إدارة الحكم اللازمة لإجراء سياسة خارجية ناجحة خلال الصراعات المُستمرة على السلطة، والمنافسات بين

مختلف دويلات المدن، والإمارات، وجمهوريات عصر النهضة في إيطاليا. وفي دويلات المدن الإيطالية، ينبعي علينا ملاحظة-في هذه الفترة- واحدة من أهم بشائر الدولة الحديثة وهي: التأكيد المتزايد على العلمانية في مقابل الحياة الدينية.

وفي الواقع أنه مع الإصلاح في أوروبا، والفصل الواضح والغير قابل للنقض بين الكنيسة والدولة، ظهرت أوضاع لتطوير نظام الدولة الحديثة الحقيقية والتي فيها لا يحق لأي دولة الهيمنة المشروعة أو القوة المهيمنة، وفيها أيضا توافق جميع الدول الأعضاء على الاعتراف المتبادل بحق كل منهما في الحقوق السيادية والولاية القضائية على أراضيها.

كانت البداية الحقيقية لنظام الدولة الحديثة في أوروبا في صُلح ويستفاليا (1648) الذي وضع نهاية للحرب الثلاثين عامًا. فالحرب لم تكن مجرد صراع بين الكاثوليكية والكالفينية. كان صراع دولي بين الإمبراطورية الرومانية المقدسة ودول ذات سيادة قوية مثل فرنسا، التي سعت إلى ضمان حصولهم على الحدود الاستراتيجية والدفاعية. وفرض صلح ويستفاليا قيود على القوة والسلطة للإمبراطورية الرومانية المقدسة بشكل كبير.

اقتصرت السلطة السيادية للهابسبورغ النمساوية (هي الأسرة التي يتم من خلالها تقليديًا انتخاب الإمبراطور الروماني) على الدوقيات النمساوية والبوهيميا.

ولم يعد يسمح للإمبراطوية زيادة قواتها، أو تعلن الحرب أو تصنع السلام، أو تزيد الضرائب دون موافقة أعضاء نظام الدولة. وأصبح هناك على نحو 300 دولة- خلالها تم تفسيم ألمانيا- دول حقيقية بالمعني الحديث، أى تم الاعتراف بهم كدول مستقلة ذات سيادة، وبالتالي لها حرية تشكيل تحالفات مع دول أخرى داخل، أو خارج التحالف الإمبراطوري. وعلاوة على ذلك، قد أعيد التأكيد بشدة على الأساس العلماني لنظام الدولة الحديثة، عندما ورد مبدأ "صاحب الملك هو صاحب الدين" (الحكومة في الدولة، مثل الدين في الدولة) -المنصوص عليه لأول مرة في اوغسبورغ في عام 1555- ليشمل الكالفينية بالإضافة إلى اللوثرية. ومن هذا الوقت فصاعدا، كانت الصراعات بين الدول الكبرى في أوروبا حول السلطة والأرض، وليس حول الهيمنة الدينية. الدولة- الوحدة الأساسية لنظام دولتنا العالمية الحديثة- هو مفهوم سياسي وقانوني معقد ذو أهمية بالغة في دراسة

العلاقات الدولية. وفقاً للقانون الدولي، جميع الدول لديها هوية قانونية وحتى أصغر وأضعف دولة عليها تلبية بعض المعايير الأساسية من أجل الحصول على اعتراف من قبل الدول الأخرى في النظام العالمي للدول على أنها عضو في نظام الدولة.

يجب أن يكون لديها أراضي محددة، وسكان دائمين، وحكومة قادرة على الحفاظ على السيطرة الفعلية على أراضيها وإجراء العلاقات الدولية مع الدول الأخرى.

في العالم الحقيقي للعلاقات الدولية، هناك تباين كبير في الدرجة التي تفي بها الدول بهذه المعايير.

على سبيل المثال، تكافح العديد من الدول من أجل الحفاظ على السيطرة الفعالة على السيادة حتى على أي جزء محدد من أراضيها. لا تملك العديد من الدول سيطرة احتكارية على القوة المسلحة داخل حدودها وتجد نفسها في مواجهة الحروب الأهلية والتمرد؛ حيث تترك مناطق كاملة من بلدانهم تحت سيطرة زعماء المتمردين وزعماء الحرب (على سبيل المثال، وأفغانستان، وأنغولا، بورما وكولومبيا والصومال، والسودان). لكن على الرغم من هذه التحديات الأساسية التي تواجه سيادتها،

لا تزال مثل هذة الدول تتلقى التجاوبات الدولية، توقع اتفاقيات مع الدول الأخرى، وترسل مندوبين إلى الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى، وتتمتع (لو رمزيًا فقط) بظهور خارجي العضوية الكاملة في المجتمع العالمي للدول، التي يبلغ عددها الآن ما يقرب من 200.

حتى الاعتراف الخارجي ليس معيارًا مطلقًا للدولة. على مدى عقود، حجبت حكومات الولايات المتحدة الاعتراف الدبلوماسي من الصين الشيوعية، ورفض العديد من البلدان الاعتراف بدولة إسرائيل. وبالتالي فإنه من الواضح أنه لا تمنح أي اعترفات خارجية عالميا قبل أن يتم تحقيق مكانة الدولة.

عمومًا يمكننا القول أنه يكفي أن يكون الاعتراف الخارجي من عدد كبير من الدول، والأهم من ذلك كله، من الأمم المتحدة. اعتراف الأمم المتحدة هو اليوم شرط لا غنى عنه لتحقيق اقامة دولة فلسطينية كاملة.

وكثيرا ما يستخدم مصطلح "الدولة القومية" للدلالة على الدولة كما هو موضح أعلاه. وهذا مفيد لسببين رئيسيين: (أ) أنه يميز مباشرةً الدول ذات سيادة وجزء من النظام العالمي من الدول تلك

التي هي -في الواقع-وحدات من الحكومة الإقليمية أو المحلية داخل الدول ذات السيادة، مثل الدول التي تتألف منها الولايات المتحدة أو دولة الأمازون في البرازيل أو ولاية تاميل نادو في جنوب شرق الهند. و (ب) الدول ذات السيادة كلها تقريبا، حتى تلك التي تضم مجموعة متنوعة من الجماعات العرقية والدينية، وتسعى إلى تعزيز الإحساس بالهوية الوطنية والولاء التي تتزامن مع السكان، وبالتالي فمن الممكن ملاحظة القومية الهندية التي تفوق الولاءات المحلية، والقومية الأمريكية التي -على الرغم من "قدر صهر" من أصول متنوعة من السكان- ترسخ فكرة الولاء للاتحاد، وفي المملكة المتحدة، التي تتألف من الهويات الانجليزية والاسكتلندية والويلزية، الايرلندية الشمالية، الأفرو كريبية، والهويات العرقية الأخرى، لا يزال هناك تيارا قويا من القومية البريطانية متأصلة في ملكية مشتركة، والحكومة المركزية المشتركة، وخبرة طويلة في التفاعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي الوثيق في أوقات السلم والحرب.

فمن الواضح من خرائط الدول المتعددة الأعراق مثل روسيا والهند ونيجيريا وإندونيسيا وميانمار (بورما سابقا) أنه سيكون من

الحماقة أن نفترض أن الدول والأمم متزامنين. واستبعد العديد من الأقليات العرقية من قبل الدول التي لم يختاروا الانضمام إليها- بعض منهم (على سبيل المثال، الأكراد في الشرق الأوسط) وجدت سكانها مقسوما على الحدود السياسية التي تم إنشاؤها في فترة الاستعمار الأوروبي- إلا إذا تم التأكيد من جديد عليهم من قبل النخب الجديدة في عملية إنهاء الاستعمار.

وبالتالي، على الرغم من أن "الدولة القومية" شائع الاستعمال وكل دولة تقريبا في نظام الدول العالمية تشارك بشكل في نشاط 'بناء الدولة'، ينبغي أن نكون على علم بأن هناك كمية هائلة من التوتر والعداء، و صراع صريح بين "الدولة" و "الأمة" في العلاقات الدولية الحديثة. فإنه لا يقل أهمية بالنسبة لنا دراسة الحركات الغير الحكومية، مثل الجماعات الانفصالية وحركات التحرر الوطني، كما هو الحال في التحقق في السياسات والأنشطة التي تضطلع بها الدول التي كثيرا ما تجد نفسها في تحدي قبل هذه الظواهر. وقبول واقع أن الدول هي الوحدات الأكثر أهمية وتأثيرا في النظام الدولي العالمي لا يعني أن العلاقات الدولية يجب أن تدرس في نمط مركزي بحت للدولة. وللقيام بذلك سنقع في

واحدة من الأخطاء الأكثر خطورة في الآونة الأخيرة وهي ما يسمى بنظرية العلاقات الدولية.

حدود القوة العظمى للولايات المتحدة

منذ انهيار الاتحاد السوفيتي سابقًا في 1989-1990، كانت الولايات المتحدة هي القوة العظمى الوحيدة في العالم، وقام مستشار وزيرة الخارجية بتذكرتها بأن الولايات المتحدة تقدر قيمتها كثيرًا من الدعم من حلفاء حلف شمال الاطلسي في الحرب الباردة، ولا حاجة للتأكيد على أهمية الحفاظ على "العلاقة الخاصة" مع بريطانيا التي نشأت في تحالف الحرب العالمية الثانية، وعلاقات وثيقة مع دول حلف شمال الأطلسي الأخرى، التي استمرت طوال فترة الحرب الباردة والى فترة ما بعد الحرب الباردة.

تشير إحصاءات الاقتصاد العالمي أن الولايات المتحدة لديها إلى الآن بأكبر اقتصاد بإجمالي ناتج محلي أكثر من ضعف حجم أقرب منافسيها وأعظم القوة الشرائية لأية دولة. كما أن لديها أكبر مخزون من الأسلحة النووية والأكثر تقدما في الأسلحة ذات التقنية العالية في العالم. يعتمد وضع القوة العظمى في أمريكا على

الاستمرار الحيوي للقوة الاقتصادية الهائلة، والمستويات العالية بشكل لا يصدق من الإنفاق العسكري الذ لا يكون ممكنًا إلا بثروة الولايات التحدة الفريدة. وعلاوة على ذلك، كما ثبت على نحو مقنع في الصراعات في البلقان وفي الشرق الأوسط منذ نهاية الحرب الباردة، إن الولايات المتحدة لديها قدرة فريدة لنشر سريع لقواتها حيث تنشر كل من القوات الجوية والقوات البحرية بسرعة ملحوظة.

وبالتالي، ما يميز الولايات المتحدة من القوى الكبرى الأخرى من الناحية العسكرية البحتة ليس مجرد استثماراتهم التي لا مثيل لها بشأن الأبحاث وتطوير الجيش، كن أيضا قدرتها على إبراز القوة العسكرية في أي جزء من العالم بسرعة لا مثيل لها.

سيتم تذكير وزيرة الخارجية المعين حديثا لدينا باستمرار- من ناحية أخرى- من قبل كبار موظفيه والمستشارين بأهمية الحفاظ على- وحيثما كان ذلك ممكنا- وتعزيز 'العلاقة الخاصة' مع الولايات المتحدة. سيتم جعل الوزير على دراية بالأصول الهائلة التي تجلبها الولايات المتحدة لحلف شمال الأطلسي، والضرر الذي سيقع على المصالح البريطانية في جميع أنحاء

العالم، إذا كانت العلاقة مع الولايات المتحدة في خطر؛ بسبب فشل بريطانيا في العمل طبقًا للسياسة الخارجية للولايات المتحدة. أثات أزمة السويس في عام 1956- عندما تآمر رئيس الوزراء أنطوني إيدن مع الفرنسيين والإسرائيليين لغزو مصر بهدف إجبار ناصر على إلغاء قراره بتأميم قناة السويس- رد فعل غاضب من الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور، ووزير الخارجية جون فوستر دالاس، ولقد هددوا بالتوقف عن دعم الجنيه الاسترليني.

وهذا ما أجبر إيدن على الاستقالة، وفي نظر المؤسسة البريطانية، كان الدرس الرئيسي من أزمة السويس على حد تعبير توني جودت في دراسته الرائعة، ما بعد الحرب: "المملكة المتحدة يجب ألا تضع نفسها مرة أخرى على الجانب الخطأ في مشادة مع واشنطن".

ومع ذلك، فإن وكيل الوزارة الحكيم الدائم ذو المعرفة الجيدة بالتاريخ الحديث من شأنه التحذير ضد فكرة أن تندرج بريطانيا في رغباتها مع حليفاتها الأقوى، فهناك فرق بين التبيعية والتحالف الحقيقي، بريطانيا دولة ذات سيادة مستقلة، ومصالح القومية البريطانية لا تتطابق دائمًا مع مصالح الولايات المتحدة.

إذا اتبعت بريطانيا بصورة عمياء السياسة الخارجية الأمريكية عندما قام هتلر بغزو بولندا النازيين كان من الممكن أن ينجح في احتلال أوروبا كلها قبل أن تستيقظ الولايات المتحدة من سباتها الانعزالي. كان يمكن أن يكون ذلك كارثة كليةا. في التاريخ الحديث لدينا أكثر مثال مثير للاهتمام من رئيس الوزراء هارولد ويلسون الذي رفض طلبات الولايات المتحدة لمحاول جعل بريطانيا تقدم المساهمات العسكرية لمساعدتهم في حربهم في فيتنام. اتضح أن قرار الحكومة البريطانية -بالامتناع عن تلك الحرب المأساوية والتي طال أمدها إلى- حكيمًا للغاية.

استغرق الأمر سنوات لإخراج الولايات المتحدة من الصراع الذي لا يمكن الفوز به، ودفع الأميركيين ثمنا باهظا من حيث الخسائر في الأرواح والأموال المنفقة.

عانت فيتنام من خسائر فادحة في الأرواح من الجنود والمدنيين على كلا الجانبين وتدمير اقتصادي ضخم. كما تعرضت كمبوديا التي وفرت طرق مريحة لكوريا الشمالية لنقل القوات والمعدات العسكرية إلى الجنوب للكثير من الدمار القصف الجوي الأمريكي الهائل.

أثناء الإقدام على غزو العراق في مارس 2003، يبدو أن قادة الولايات المتحدة قد نسيت تمامًا دروس تاريخهم الحديث. ويبدو أنهم يصدقون حقًا مطالب المنفيين العراقيين بأن شعب العراق سوف يحيي القوات الأمريكية كمحررين وسيقدم إكليل الزهور لهم. إلا أن البيت الأبيض والبنتاغون لم يسمح بحدوث مقاومة جدية وطويلة الأمد للاحتلال الأمريكي واختاروا عدم اتخاذ أي إشعار تحذير من وزارة الخارجية ووكالة المخابرات المركزية، وأجزاء أخرى من الحكومة الأمريكية حيث كان هناك معرفة خبيرة بالعراق والشرق الأوسط عمومًا.

وهذا يقول لنا الكثير عن أهمية القيادة المطلعة على السياسة الخارجية وضرورة الاستفادة من آراء الخبراء في صنع القرار.

بل إن الأمر الأكثر استثنائية أن رئيس الوزراء البريطاني توني بلير تعهد بتقديم الدعم الغير متزعزع وغير المشروط لخطة غزو العراق؛ حيث وجدت أعداد كبيرة من القوات البريطانية نفسها تنتشر في العراق حيث كانت مهمتهم الرئيسية للحفاظ على

النظام في البصرة والمنطقة الشيعية جنوب العراق. يدعي كل من الرئيس بوش ورئيس الوزراء بلير أن غزو العراق تم بحسن نية. وصرح الرئيس بوش ومستشاريه من المحافظين الجدد للرأي العام الأمريكي أن صدام حسين كان متورطًا في هجمات 9/11 على مركز التجارة العالمي والبنتاغون. وقال رئيس الوزراء البريطاني توني بلير في البرلمان البريطاني أن صدام كان يمتلك أسلحة الدمار الشامل (WMD) حيث شكلت صواريخه تهديدًا إلى بريطانيا. تحولت كل من هذه التبريرات لتكون وهمية تمامًا، وقبل ربيع عام 2006، عارضت أغلبية كبيرة من السكان في الولايات المتحدة وبريطانيا سياسات حكوماتهم تجاه العراق.

وفي شهر مايو 2007، قتل أكثر من 64،000 مدنيا في الصراع الدائر في العراق، بالإضافة إلى أكثر من 3400 جنديا أمريكيا، و 148 بريطانيا عسكريًا.

ربما أهم درس يجب على حكومة الولايات المتحدة وبقية المجتمع الدولي الاستفادة منه من خلال التجربة اللاذعة لغزو واحتلال العراق، ومن هجمات 9/11 يتعلق بحدود الدولة

العظمى. حتى القوة العظمى بجميع مواردها والقدرة العسكرية العالمية للولايات المتحدة لا يمكنها السيطرة على البيئة السياسية والاستراتيجية بكاملها. في ظروف مشابهة للأسف من حرب فيتنام، قد أثبتت الولايات المتحدة أنها غير قادرة على تأمين أهدافها الاستراتيجية حتى عندما واجهت الحروب الصغيرة نسبيا وحركات التمرد. ومثلما لم تتمكن حكومتي الولايات المتحدة لريتشارد نيكسون وليندون جونسون، يبدو أن إدارة بوش لن تكون قادرة على قمع التمرد في العراق أو منع هذا البلد من الانزلاق الى كابوس حرب أهلية شاملة. ومن المنظور الاستراتيجي، درس واحد واضح هو أن الحرب في العراق آلت إلى نتائج عكسية في الكفاح ضد تنظيم القاعدة. كان الغزو هدية أيديولوجية ودعائية لتنظيم القاعدة في الشبكات؛ لأنها وفرت لهم المزيد من المجندين، والمزيد من التبرعات من المسلمين الأثرياء، ومجموعة رائعة من الأهداف العسكرية والمدنية من دول التحالف فقط عبر حدود الدول حيث لديهم العديد من المسلحين والمؤيدين.

عندما تم غزو العراق في مارس 2003 كانت منطقة معادية لتنظيم القاعدة. كان صدام حسين فكريا وسياسيا هذا النوع من الزعماء الذي مال بن لادن وأتباعه إلى كرهه. الآن، أصبح العراق قاعدة رئيسية لتنظيم القاعدة، ويتضح من الرسائل الدعائية لبن لادن ونائبه الظواهري أن تنظيم القاعدة تبذل جهدا كبيرا لإفشال الحكومة العراقية الجديدة الهشة وإنشاء قاعدة في العراق ينطلقون منها لشن هجمات إرهابية على الأنظمة المجاورة، على سبيل المثال، في الأردن والمملكة العربية السعودية، والتي يزعمون أنها من " الأنظمة المرتدة" بسبب تعاونهم مع الغرب ورفضهم إتباع "الإسلام الحقيقي" كما أعلنه بن لادن و أتباعه.

لدى القوة العظمى للولايات المتحدة لديها قيود حقيقية ليس فقط بسبب الطريقة التي يمكن أن تنهك بها مواردها العسكرية والاقتصادية، ولكن أيضا لأنه غالبا ما تفتقر إلى نوعية القيادة السياسية والحنكة التي تمكنها من التعامل بنجاح مع تحديات أمنها الكبيرة، وإدارة الصراع والأزمات بفعالية دون التسرع في اللجوء إلى الحرب في أول فرصة.

العديد من القيود على القوة العظمى الولايات المتحدة هي إلى حد كبير ذاتية، لكن جميعها حقيقية جدا. إذا أدرك أصدقاء أمريكا وحلفائها هذا، فهناك فرصة أنها قد تكون قادرة على إقناع حكومة الولايات المتحدة إلى اعتماد نهج استراتيجي متعدد الأطراف أكثر حقيقية ومتعدد الجوانب في السياسة الخارجية.

لن يكون من المدهش أن القوة العظمى الولايات المتحدة تجتذب قدرا كبيرا من العداء في المجتمع الدولي. وقد كان هذا دائما مصير القوى العظمى. ومع ذلك، هناك فرق كبير بين المواقف العامة في معاداة الولايات المتحدة ودعم الهجمات الإرهابية على الأميركيين في الداخل والخارج.
وهذا بالتأكيد فكرة جيدة أن يتم جعل واحدة من السياسات الخارجية الرئيسية تهدف إلى تحسين تأثير وعلاقات ودية مع غالبية السكان في العالم المسلم وأيضا على نطاق أوسع.

ومن شأن التغيير نحو السياسة الخارجية 'المدنية' من قبل الولايات المتحدة- وذلك باستخدام 'القوة الناعمة' مثل التجارة

والمساعدات والتعاون الثقافي والعلمي والتكنولوجي- أن يفعل الكثير لتبديد صورة قوة عظمى ردًا على التحديات والمشاكل في العلاقات الدولية مع الاعتماد المبلغ فيه بغلظة على القوة والتدخل العسكري.

السياسة الخارجية للولايات المتحدة، 9/11، والتأرجح نحو الأحادية خلال منافسة الانتخابات الرئاسية "جورج بوش مع آل غور"، وفي الأيام الأولى من ولاية الرئيس بوش، يبدو أن الإدارة الجديدة كانت تهدف إلى التراجع عن سياسات النشاط والتدخل العالمي اتبعها الرئيس كلينتون. فاز جورج دبليو بوش في الانتخابات بصعوبة بعد حملة شنها بشكل كامل تقريبا على القضايا الداخلية.

كانت أحداث 11 سبتمبر 2001 هي التي أدت إلى أن يقوم جورج دبليو بوش بإعلان الحرب على الإرهاب، وتحويل سياسته الخارجية إلى واحدة من إسقاط القوة العالمية والتدخل على نطاق لم يسبق له مثيل منذ ذروة المواجهة في الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي.

قدمت أحداث 9/11 مجموعة المستشارين المحافظين الجدد للرئيس فرصة ذهبية لتوفير للبيت الأبيض خطة جديدة للسياسة الخارجية التي كانت خروجا جذريا عن السياسات الخارجية للتعددية وإدارة الصراع بوساطة الأمم المتحدة. صدم الرأي العام الأميركي من حجم الوفيات والدمار الذي سببته الهجمات الإرهابية على مركز التجارة العالمي والبنتاغون حيث فيه تم قتل 3000 شخص، وتولد إحساسا جديدا بضعف الوطن في الولايات المتحدة؛ حيث بدا لهم ذلك نوعا جديدا من الحرب. وبالتالي، أثار إعلان الرئيس بوش "الحرب على الإرهاب" التعاطف الشعبي. كان هناك تطوق واسع النطاق للرد على أعداء الولايات المتحدة الملموسين (حتى إن لم يكن الأمريكيين واثقيين من هويتهم)، واستعادة الكرامة الوطنية، حالة مزاجية تم الرمز لها عن طريق عرض العلم الأمريكي في شوارع كل مدينة وبلدة وفي نوافذ الآلاف من المنازل الخاصة والشركات في جميع أنحاء البلاد.



2. أعلن الرئيس جورج دبليو بوش "الحرب على الإرهاب" بعد 9/11. وكان تنظيم القاعدة أعلن سابقا "الجهاد العالمي" ضد الولايات المتحدة وحلفائها.

لم تظهر رد فعل الولايات المتحدة الأول على 9/11 في البداية لينذر بتحول زلزالي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة. أشار تشكيل التحالف ضد الإرهاب والإجراءات السريعة لمجلس الامن الدولي وحلف شمال الأطلسي، ومنظمة الأمن والتعاون في دعم الولايات المتحدة إلى مستقبل واعد للتعاون المتعدد الأطراف ضد الإرهاب الدولي لشبكة تنظيم القاعدة.

وبدأ التدخل العسكري الأمريكي سريعاً في أفغانستان بالتعاون مع تحالف الشمال- الذي أدى إلى الإطاحة بنظام طالبان- وكأن له ما يبرره في نظر معظم المجتمع الدولي، لأنه بعد كل شيء، أعطى حكام طالبان ملاذا آمنا وحماية لحركة بن لادن تنظيم القاعدة- الشبكة الإرهابية المسؤولة عن التخطيط والتنفيذ لهجمات 9/11.

ولكن كان مشروع المحافظين الجدد الذي تم اعتماده بسهولة من قبل الرئيس في الواقع أكثر طموحًا بكثير. كانت الفكرة الأساسية استخدام القوة العظمى للولايات المتحدة القدرة - العسكرية والاقتصادية - لفرض تغيير نظام الحكم والعمل بنشاط على تعزيز الديمقراطية واقتصاديات السوق. ومع الثقة المفرطة اليائسة في قوتهم، التي تشبه قادة الإمبراطورية البريطانية في العصر الفيكتوري، تم الاعتقاد أنه بمقدور المحافظين الجدد أن تعيد تشكيل العالم في صورة خاصة بهم. جاء دليلًا واضحا على رغبة المحافظين الجدد في تحدي قواعد التعددية والقيود لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي العرفي مع الغزو والاحتلال الامريكي للعراق، التي نفذت بمساعدة من الحكومة البريطانية في تحد لمجلس الأمن الأمم المتحدة.

كان للتأرجح نحو الأحادية والقومية العدوانية من جانب القوة العظمى الوحيدة المتبقية عواقب وخيمة على العلاقات الدولية عمومًا. تبددت آمال تكوين تنظيم من القوى الكبرى الناشئة في مجلس الامن الدولي لتطوير حلول متعددة الأطراف سياسية ودبلوماسية لمشاكل الصراع في عالم ما بعد الحرب الباردة

بسرعة. قدمت الحكومة الامريكية سياسة أمنية وطنية جديدة لعمل عسكري وقائي لتبرير غزو العراق. في الواقع، العراق في ظل ديكتاتورية صدام لم تكن يشكل تهديدًا لأمن الولايات المتحدة، أو حتى أمن أقرب الدول المجاورة في الشرق الأوسط. كانت واحدة من أكثر الدول المكبوحة في العالم، وكانت تخضع لـ"مناطق حظر الطيران"، وضَعفت عن طريق العقوبات، وإذا كانت الولايات المتحدة كانت على استعداد لانتظار الدكتور هانز بليكس-كبير مفتشي الأسلحة السابق للأمم المتحدة في العراق- ومفتشي الأسلحة التابعين له لإنهاء مهمتهم في العراق قبل الغزو الأمريكي والبريطاني، فإن هذا يثبت أن النظام العراقي لم يكن لديه أسلحة الدمار الشامل التي ادعت حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا وجودها لديه. وكانت مزاعم المحافظين الجدد بأن صدام متورط بطريقة ما في التخطيط لهجمات 9/11 وأنه كان في جامعة الدول مع بن لادن محض هراء. والحقيقة القاسية هي أن الرئيس بوش ورئيس الوزراء بلير حليف رئيسي لأميركا ومؤيد في غزو العراق- آتوا ببلادهم إلى الحرب بنشرة وهمية. فمن يمكنه أن ينكر أن نظام صدام كان مستبد قاسي، وأنه قد ارتكب جرائم كبرى ضد

السكان الأكراد والشيعة في العراق العراق؟ ولكن إذا كان لنا أن تتدخل في كل الدكتاتورية التي تنتهك حقوق الإنسان، سنكون دائمًا في حالة حرب مع الأنظمة وحشية في جميع أنحاء العالم.

أحد الدروس الرئيسية من الصراع في العراق هو أن القادة السياسيين يجب أن يكونوا على علم بالقيود والأخطار العملية لسياسة العمل العسكري الوقائي. هناك على ما يبدو بعض الصقور المتشددين الذين يعتقدون أن التدخل العسكري سواء من قبل الولايات المتحدة أو إسرائيل لتدمير المنشآت النووية الإيرانية سيكون له ما يبرره بسبب خطر أن يؤدي التخصيب الناجح من قبل إيران لليورانيوم قد يؤدي إلى تطوير الأسلحة النووية الإيرانية. إن الكراهية والرغبة في الانتقام من شأنه أن يولد ليس فقط في إيران بل في العالم لمسلم عموما زيادة في الإرهاب الدولي من قبل الجماعات الجهادية في مختلف أنحاء العالم، كما أن غزو واحتلال العراق كان بمثابة دفعة دعائية ضخمة وتجنيد رقيب لشبكة تنظيم القاعدة. وبصرف النظر تماما عن هذا، هناك

خطر نشوب حرب أخرى في الشرق الأوسط يقتل فيها الآلاف من المدنيين الأبرياء.

إن الخطر المتزايد من الحرب والإرهاب المنبثق من سياسة الولايات المتحدة الخارجية في الشرق الأوسط هو بطبيعة الحال مظهر واحد فقط من الأحادية الأميركية: عدم الرغبة في التوقيع على اتفاق كيوتو حول انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري ودعم المحكمة الجنائية الدولية -التي تهدف إلى التعامل مع الجرائم الكبرى ضد الإنسانية وجرائم الحرب – في محاولة لإحباط أدلة آثار الرفض القومية المتغطرسة للتعاون المتعدد الأطراف للتعامل مع المشاكل العالمية الكبرى.

ميزان القوة ومشكلة الأمن

إضعاف التعددية ليست بأي حال خطأ من حكومة الولايات المتحدة وحدها. ظلت الصين تتابع توسعها في كلا من برامج الأسلحة النووية والقوات العسكرية التقليدية بإخلاص أقلق العديد من جيرانها. اتسمت السياسةالخارجية الروسية في عهد الرئيس بوتين على نحو متزايد بالانتقامية، وهذا هو الهدف من استعادة السيطرة، أو على الأقل الهيمنة على الأراضي المفقودة. جاء بوتين إلى السلطة في روسيا على وعد انه سيستخدم القوة العسكرية الروسية لمنع الشيشان من الانفصال عن الاتحاد الروسي.. ومؤخرا اشتبكت حكومة بوتين علنًا مع أوكرانيا باذلة قصارى جهدها لمساعدة الخصم يوشينكو في الانتخابات الأوكرانية، ووقف مبيعات الغاز والتسبب في أزمات الطاقة ليس فقط في أوكرانيا، ولكن في أوروبا عمومًا. وقد أيد بوتين أيضا الاقليمين الانفصاليين في جورجيا؛ مما سبب غضب السلطات في تبليسي. تزايد العداء بين موسكو وحكومات أذربيجان وأرمينيا وجورجيا وأوكرانيا ومولدافيا، ويبدو من المرجح يؤدي إلى تفكك رابطة الدول المستقلة (CIS)، التي أنشئت في عام 1991 كإطار

للحفاظ على الروابط بين روسيا والدول المستقلة حديثًا. بالفعل في مايو 2006، بدا من المرجح أن الدول الموالية للغرب في جورجيا ومولدوفا وأذربيجان، وأوكرانيا تسعى لتشكيل منظمة إقليمية خاصة بهم لتعزيز القيم الديمقراطية.

شرع الرئيس بوتين أيضا على برنامج إعادة تسليح رئيسية. أثار قلق الحكومة الروسية بوضوح عن تمديد عضوية حلف شمال الاطلسي لتبني دول أوروبا الشرقية وقرار الولايات المتحدة بخصوص الموقع المضاد للصواريخ الباليستية في أوروبا الشرقية.

ما نشهده في كل هذه التوجهات هو دليل على أن- بعيدا عن ملاحظتنا لتعزيز المؤسسات المتعددة الأطراف والتكامل السياسي العالمي، ما نراه حقا هو واقع دائم من نظامنا في الدول المستقلة ذات السيادة: التنافس والصراع بين كبرى وحتى بين القوى المتوسطة والثانوية، والآثار المستمرة للمشكلة الأمن، واستمرار توازن القوى بوصفه سمة أساسية للنظام، على الصعيدين العالمي والإقليمي.

ينطوي تحليل ميزان القوة حتمًا على تقييم الوضع المتغير باستمرار كما تتغير باستمرار عضوية التحالفات واكتساب القدرات العسكرية، والاقتصادية، والعلمية، والتكنولوجية.

ومع ذلك، فإنه لا يزال بالتأكيد قضية أن هناك توزانات عالمية هامة بين روسيا وحلفائها والولايات المتحدة وحلفائها، وبين الصين والولايات المتحدة وحلفائها. وعلى الصعيد الإقليمي، هناك توزانات رئيسية بين الصين واليابان والصين والهند، والهند وباكستان، وبين إسرائيل والدول الرائدة في العالم مسلم (مصر، إيران، وباكستان، والمملكة العربية السعودية).

والنتيجة الطبيعية الحتمية لنظام دولي للدول بطبيعته الفوضوية مع عدم وجود قوة واحدة قادرة على السيطرة على العالم في نوع من إمبراطورية عالمية، هو أن الدول سوف تواجه مشكلة الأمن وكرد فعل على ذلك سوف يكون هناك انعدام الأمن والصراع. وفي العلاقات بين الدول، ستحدث مشكلة الأمن عند الدول عندما تبع سياسات لتعزيز الأمن الخاصة (على سبيل المثال، من خلال برامج إعادة التسلح أو من خلال تشكيل

تحالفات) عن غير قصد وخلق مشاعر مزايدة بانعدام الأمن. وهذا يؤدي إلى حلقة مفرغة هي والأمن، وانعدام الأمن، عندما تقرر تلك الدول التي تشعر بالضعف عدم الآمن على نحو متزايد أن تستثمر في تعزيز الأمن الخاص بهم، بالتالي استفزاز رد فعل منافسيهم الملموسين، مما أدى إلى تعزيز الأمن الجديد.

تقدم مشكلة الأمن على الأقل تفسير جزئي من سباقات التسلح. يمكن إيجاد الأفكار الأكثر أصالة حول مشكلة الأمن معظم الأصلي حول مشكلة الأمن في أدبيات العلاقات الدولية في تصورات روبرت جيرفيس والتصورات الخاطئة في السياسة الدولية (1976)، حيث انه يستخدم نظرية اللعبة لإظهار أنه إذا كانت الحرب أمر مكلف والتعاون مفيد، سيكون هناك إمكانية للخروج من المأزق الأمني: إذا كان يمكن إثبات أن الحرب مكلفة للغاية ومحفوفة بالمخاطر، يمكن اعتماد سياسات تهدف إلى تقليل بدلا من زيادة التوتر بين الدول والتغلب على انعدام الثقة والخوف. من المفيد تطبيق مفهوم المشكلة الأمنية على العلاقات مع الجهات الفاعلة غير الحكومية.

في ضوء هذه الخصائص الدائمة لنظام الدولة والتزاماتنا الدولية، سوف يُنصح وزير الخارجية في المملكة المتحدة وزملاؤه بدعم سياسة المحافظة على دعم التسلح لكافي والقوات المسلحة للدفاع عن المملكة ضد أي معتد محتمل، حتى إن لم يكن هناك معتد فعلي شارك في تهديد أمن المملكة المتحدة. تنفق حكومة الولايات المتحدة مبالغ ضخمة على الدفاع، ولكن حتى أنهم يعانون من إرهاق كبير حاد من حيث الموظفين والتمويل بسبب التكاليف الضخمة لحرب العراق والاحتلال.

هذا هو بالتأكيد سياسة الدفاع التي من شأنها أن تشجع أي حكومة حكيمة أن تعتمد عندما تسعى على المشورة من رؤساء القوات المسلحة. هذا هو الدرس الرئيسي الذي يمكن استخلاصه من قبل صانعي السياسة الخارجية للمملكة المتحدة من تجارب كل من الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة. حيث كانت المسالمة عديمة الفائدة في مواجهة التهديد من هتلر في الحرب العالمية الثانية وردا على محاولة ستالين لتوسيع حدود

إمبراطوريته الشيوعي السوفياتي في جميع أنحاء أوروبا بعد هزيمة هتلر.

لعل من المفيد أن نتذكر أن الحلفاء كانوا فقط قادرين بالكاد على كسب الحرب العالمية، ولا يمكن المملكة المتحدة أن تفعل ذلك من دون مساعدة من الولايات المتحدة. بالمثل مع انتهاء الحرب الباردة: من دون دعم من حلفاء الولايات المتحدة مع قدرهم المثيرة للإعجاب لإبراز القوى العسكرية والرصاص في تكنولوجيا الأسلحة النووية، كان من الممكن أن يعاني مناطق واسعة من أوروبا أيضا نفس مصير تشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية وبولندا والمجر، وغيرها من بلدان أوروبا الشرقية والوسطى. وكان قد تبتلعهاا الدب الروسي. وذكر فيجيتيوس في كتاباته في القرن الرابع قاعدة الحكم الأكثر حكمة وهي (دع الذي يرغب في السلام يستعد للحرب).

كما اننا نلاحظ في القسم التالي، أن مجرد حيازة كميات كبيرة من الأسلحة وأعداد كبيرة من القوات لا يعني بالضرورة أن مثل هذه الدولة المحمية بشكل جيد سوف تصبح معتدية. وسوف تعتمد

كثيرا على الحنكة التي أبداها قادة الدولة وعلى الطريقة التي تستجيب لضغط الأحداث.

ولئن كان صحيحا أن الأنظمة الديكتاتورية وأنظمة الحزب الواحد الاستبدادية لها بحكم طبيعتها ميل أكبر للعنف القسري، وخاصة ضد مواطنيها، فإنه ليس بالضرورة أن تميز الديمقراطيات تمييز نفسها من خلال غياب السلوك العنيف القسري.

في الواقع، وكما سنرى في القسم التالي،أن الديمقراطيات القوية لديها سجل حافل من التدخل القسري الكبير في السياسات الخارجية والأمنية في السنوات الأخيرة. ولدى الديمقراطيات سمعة عن جدارة في تجنب استخدام القوة ضد الديمقراطيات الشقيقة. من ناحية أخرى، لديهم سجل حافل من التدخلات العسكرية المتكررة في دول ثالثة، وغالبا ما تستخدم قوة النيران الهائلة مسببة "الأضرار الجانبية" الضخمة أي الموت والدمار للسكان المدنيين.

الدول القسرية والليبرالية

الاكراه هو استخدام أو التهديد بالقوة البدنية للإجبار، الاقناع، أو القمع. إن جميع الدول قسرية بطبيعتها لأن جميع الأنظمة الحكومية تحتاج إلى استخدام القوة لفرض القانون، للحفاظ على النظام الداخلي، والدفاع عن الدولة ضد أي تهديدات خارجية متوقعة.

و الحركة الوحيدة التي تعارض من حيث المبدأ صلاحيات الحكومة واستخدام الدولة للأنظمة القانونية، المدعومة ضمنيا من قبل السلطة القسرية، هي الفوضوية.

وقد أظهرت دراسة مسحية للنظم السياسية الراهنة في العالم الحديث أن هناك اختلافات كبيرة في درجة القهر التي تستخدمها الدول. وفي احدى نهايات السلسلة توجد الدول التي تتميز بوجود عناصر قوية من الليبرالية والديمقراطية حيث يتم اختيار المجالس التشريعية والحكومات من قبل الشعب في انتخابات حرة، والحكومات والمجالس التشريعية هي المسئولة أمام المواطنين والتي من خلالها يتم الحفاظ على حقوق الإنسان والحريات كما يظل القانون تحت سلطة قضائية مستقلة.

وفي هذه الدول الديمقراطية الليبرالية لم تكن القدرات القسرية للحكومة وقواتها الأمنية، في الأوقات العادية، قسرية في الشوارع عن أي وقت مضى. وتم تدريب الشرطة على استخدام الحد الأدنى من القوة كما ينتشر الجيش عموما في الأساس من أجل الدفاع الخارجي وليس الاكراه الداخلي. وعلى الرغم من بداية شن الحرب على الإرهاب منذ 11/9 فقد ساعدت العديد من الديمقراطيات على اتخاذ التدابير لمكافحة الارهاب القوى، وقد أدى هذا في أي حال من الأحوال الي انقلاب المؤسسات الديمقراطية والتخلي عن القيم الليبرالية.

وتعد قصة أوريل 1984 قصة غير أخلاقية في عصرنا ولكن في الحقيقة لا يزال يتمتع المواطنون في الديمقراطيات الليبرالية بقدر كبير من الحرية الشخصية. هذا لا يعني أن جميع الديمقراطيات الليبرالية لديها سجلات لا تشوبها شائبة في دعم القيم الديمقراطية الليبرالية والحفاظ على صلاحياتهم القسرية في ظل قيود فعالة مع إجراءات موثوق بها تماما من التدقيق والمساءلة. وكانت هناك حالات عديدة من سوء المعاملة من السلطات القسرية. ويعد القول المأثور الشهير لأكتون، 'كل

السلطة فاسدة والسلطة المطلقة فاسدة على الإطلاق "، قولا صحيحا اليوم كما كان صحيحا عندما قام بصياغته. وحتى أكبر ديمقراطية في العالم، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، لديها سجل من الانتهاكات الخطيرة للسلطات القسرية للدولة، وخاصة في إدارة سياستها الخارجية.

فعلى سبيل المثال، في أواخر القرن العشرون كانت الولايات المتحدة متورطة في دعم العديد من الدكتاتوريات البغيضة في أمريكا اللاتينية، ليس فقط في تحول غض الطرف عن انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع من قبل هذه الأنظمة، ولكن في كثير من الحالات جعلتها مساعدة عسكرية، مالية، ومنطقية في إدامة انتهاكاتها لحقوق الإنسان. وفي الآونة الأخيرة كانت هناك حالات من سوء المعاملة الواضحة من المعايير الدولية لحقوق الإنسان، على سبيل المثال، الاعتقال لفترات طويلة دون محاكمة للسجناء الذين يزعم أنهم تورطوا في جرائم الإرهاب، وإساءة معاملة السجناء في سجن أبو غريب، وتسليم المشتبه بهم للاستجواب للأنظمة التي يمارس فيها التعذيب بشكل معتاد.

ومن ناحية أخرى، نحن نحتاج إلى أن نضع في الاعتبار أن الولايات المتحدة كان نصيرا رئيسيا في عملية التحول الديمقراطي وتعزيز حماية حقوق الإنسان في العديد من البلدان. ففي خلال الحرب الباردة، حررت قيادة الولايات المتحدة من الدول الديمقراطية،في الدفاع عن القيم ومؤسساتها، الملايين من بؤس الحياة في ظل الحكم الشيوعي للحزب الواحد.

وحتى الآن ارتكبت أسوأ انتهاكات السلطة القسرية في التاريخ الحديث من قبل الأنظمة الشمولية في القرن العشرين: النظام النازي لهتلر الذي كان مسؤولا عن المحرقة والتي احتلت معظم دول أوروبا في عام 1940؛ الدكتاتورية الشيوعية التي فرضت على الاتحاد السوفيتي السابق ستالين، ودول حلف وارسو في أوروبا الشرقية، كانت واحدة من أكثر الأنظمة القمعية من الحكم الشمولي المعروفة من أي وقت مضى؛ النظام الشيوعي في الصين؛ ونظام بول بوت في كمبوديا. وقد مات الملايين في ظل هذه الأنظمة الوحشية. كانوا ينتمون إلى الطرف المقابل قهر الدولة في العصر الحديث من الديمقراطيات الليبرالية المذكورة أعلاه.

ومع ذلك، هناك بعض المحاذير المهمة التي لابد أن تؤخذ في الاعتبار عند يقوم الفرد ببناء تصنيف الدول على أساس درجة الإكراه المستخدمة. أولا، سيكون هناك تقلبات كبيرة في كمية الإكراه الداخلي المستخدم في سياق التغييرات القسرية في نوع النظام. فعلى سبيل المثال، كانت هناك مستويات عالية للغاية من القهر الموجود في نيجيريا خلال الفترة التي أنشئت فيها دولة بيافرا الانفصالية لفترة وجيزة، ولكن بمجرد انتهاء هذه الأزمة انخفض مستوى الإكراه بشكل كبير. ان وقف اطلاق النار وعملية السلام الداخلي في سري لانكا، والذي كان من المأمول فيه تحقيق نهاية دائمة للصراع بين نمور التاميل والحكومة السريلانكية، يقدم مثالا آخرا على الانخفاض الكبير في القهر. وقد حدث الاتجاه العكسي، أي الزيادة الكبيرة في القهر، في نيبال حيث واجهت المملكة السلمية سابقا من قبل عصابات التمرد الماوي. ثانيا، كان هناك، كما هو متوقع، تقلبات كبيرة في القهر من الدول التي تشرع في الانخراط في حرب شاملة. على سبيل المثال، عملية الصدمة والرعب، الذي كان يعمل من قبل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة عندما غزت العراق في عام 2003، كان واحدا

من أكثر الأمثلة المثيرة لاستخدام قوة النيران الهائلة، وهو الاستخدام المتعمد للقوة العسكرية القسرية لبدء حرب والتي لم يكن لديها اية موافقة من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وبالتالي، على الرغم من أن الولايات المتحدة وبريطانيا تندرج في فئة من الديمقراطيات الأقل الا أنها تعتمد على استخدام أو التهديد السلطة القسرية للحكم الداخلي، وقد استخدمت في كلا البلدين القهر الشديد كأداة للسياسة الخارجية.

الاتجاه القهري للدولة

الأقل قسريا

الديمقراطيات الليبرالية العاملة (مثل الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي)

القسرية المعتدلة

الأنظمة الاستبدادية التقليدية (مثل المملكة العربية السعودية، الأردن، والمغرب)

القسرية الشديدة

الديكتاتوريات مع بعض الشيكات التعويضية على السلطة (مثل نظام موغابي، نظام كاسترو)

معظم القسرية

الأنظمة الاستبدادية الشخصية (مثل صدام حسين في العراق)

الشمولية دول الحزب الواحد (مثل الاتحاد السوفيتي السابق، ألمانيا النازية، نظام بول بوت)

الاكراه الاقتصادي

من الخطأ أن نعرض استخدام القوى العسكرية أو الشرطة باعتباره الشكل الوحيد من أشكال الاكراه المتاح للدولة. ففي السياسات الداخلية للدولة قد تشرع الدولة في اتخاذ تدابير اقتصادية قاسية، على سبيل المثال، مصادرة موغابي لأراضي المزارعين البيض، ستالين 'الجماعية' للزراعة في 1930s، والاستغلال الذي لا يرحم بدلا من سيطرة الدولة على الاقتصاد في بلدان مثل كوريا الشمالية وروسيا البيضاء. وكان هناك نقاش في الأدب الماركسي الجديد حول نظرية ما يسمى ب 'العنف الهيكلي "كشكل من أشكال الإكراه في الديمقراطيات الرأسمالية. وأشار إلى أن كثيرا ما توصف بأنها 'المساومة الحرة'، على سبيل المثال، بين العامل وصاحب العمل، هو في الواقع لا شيء من هذا القبيل لأن قوة أطراف العملية التفاوضية غير متكافئة. فالرجل

الفقير الذي قد يكون المعيل الوحيد لعائلته قد يصبح عاطل عن العمل في زمن الركودوهذا ربما لا يكون له أي بديل حقيقي سوي العمل مقابل وظيفة محدودة الأجر مع سوء ظروف العمل من أجل إعالة أسرته. وهذا بالتأكيد ليست 'المساومة الحرة'، ولكنه الإكراه من قبل الدولة. وينبغي وجود وصف أكثر دقة عن الاستغلال الاقتصادي من قبل صاحب العمل. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن نأخذ في الاعتبار أن معظم الديمقراطيات اعتمدت سياسات الرعاية الاجتماعية التي تخفف على الأقل من آثار البطالة والدخل المنخفض على أفقر أفراد المجتمع (على سبيل المثال، أشكال التأمين الوطنية، والرعاية الصحية، والتعليم المجاني، دعم الدخل، وغيرها من أشكال استحقاقات الرعاية الاجتماعية). ولذلك فإنني أستثنى ما يسمى ب 'العنف الهيكلي "في المجتمعات الرأسمالية من القوى القسرية التي تستخدمها الدولة.

ومع ذلك، هناك حالات لا حصر لها من الدول التي تستخدم التدابير الاقتصادية القسرية في شكل عقوبات كأدوات للسياسة الخارجية. وتهدف هذه التدابير عمدا على إجبار الدولة

المستهدفة لتغيير سياساتها، ويبين التاريخ الحديث أنه، على الرغم من أن لديهم سجلا مختلطا، فإنها يمكن أن تكون فعالة في بعض الأحيان.

وكانت محاولات المملكة المتحدة للضغط على نظام روديسيا الجنوبية حين أعلنت استقلالها في عام 1965 غير فعالة لأن الحكومة إيان سميث كانت قادرة على تأمين امدادات من المواد الحيوية، مثل النفط، عبر جنوب أفريقيا. ومع ذلك، لم تقدم العقوبات الاقتصادية ضد نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا مساهمة كبيرة لإقناع حكومة الحزب القومي للتفاوض على نهاية التمييز العنصري بسبب الضغوط الاقتصادية الدولية، بما في ذلك بشكل كبير في الولايات المتحدة، حيث كان لها تأثير كبير على الأعمال التجارية في مجتمع جنوب أفريقيا. وكان هناك مثآلا آخر صارخا على قوة العقوبات الاقتصادية كأداة قهرية لإحداث إعادة توجيه رئيسي لسياسة الدولة في حالة ليبيا. ومن المتفق عليه على نطاق واسع أن التدابير الاقتصادية التي تبنتها الولايات المتحدة والمجتمع الدولي في عام 1991 في اتصال مع اثنين من الليبيين المتهمين بتهمة التورط في تفجير طائرة بان آم

103 التخريب فوق لوكربي باسكتلندا في ديسمبر كانون الاول عام 1988، لعبت دورا رئيسيا في إقناع العقيد القذافي على تسليم المشتبه بهما للمحاكمة من قبل قضاة اسكتلنديين عقدت في هولندا. وشملت التدابير التي وضعت فعلا ضغطا على نظام القذافي حظرا على تصدير العناصر الحيوية لتكنولوجيا صناعة الطاقة الي ليبيا والتي تحتاجها لاستغلال احتياطيات الغاز والنفط، والقيود المفروضة على التجارة والتي منعت ليبيا من توسيع تجارتها مع دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في الوقت الذي كان النظام يائس من تعميق الروابط الاقتصادية مع الدول الغربية وعلى جذب الاستثمارات الرأسمالية الغربية. وكان حظر الرحلات المباشرة إلى ليبيا أقل أهمية بكثير من الناحية الاقتصادية لكنها كانت مهينة لنظام القذافي. ويمكن فرض عقوبات اقتصادية مختارة بعناية لإجبار أنظمة محددة في ظروف معينة، وخصوصا عندما يتم دعمها على نطاق واسع وتنفيذها من قبل المجتمع الدولي.

مثال الدولة القسرية

ما هي الملامح الرئيسية للدولة القسرية؟ إنه ليس من الغريب أن تجد أنها تتعارض كليا مع الخصائص الأساسية للدول الديمقراطية الليبرالية. ففي حين تأتي هذه الأخيرة إلى السلطة بموافقة المحكومين، وهذا من خلال انتخابات حرة تجرى بانتظام، ونظام نموذجي يحقق القسرية نتيجة انقلاب أو ثورة أو تمرد ناجح، فإنها في كثير من الأحيان تعتمد فقط من قبل أقلية صغيرة من السكان، وكثيرا ما تلجأ إلى الهجمات الإرهابية ضد المدنيين كجزء من تكتيكاتها للاستيلاء على السلطة.

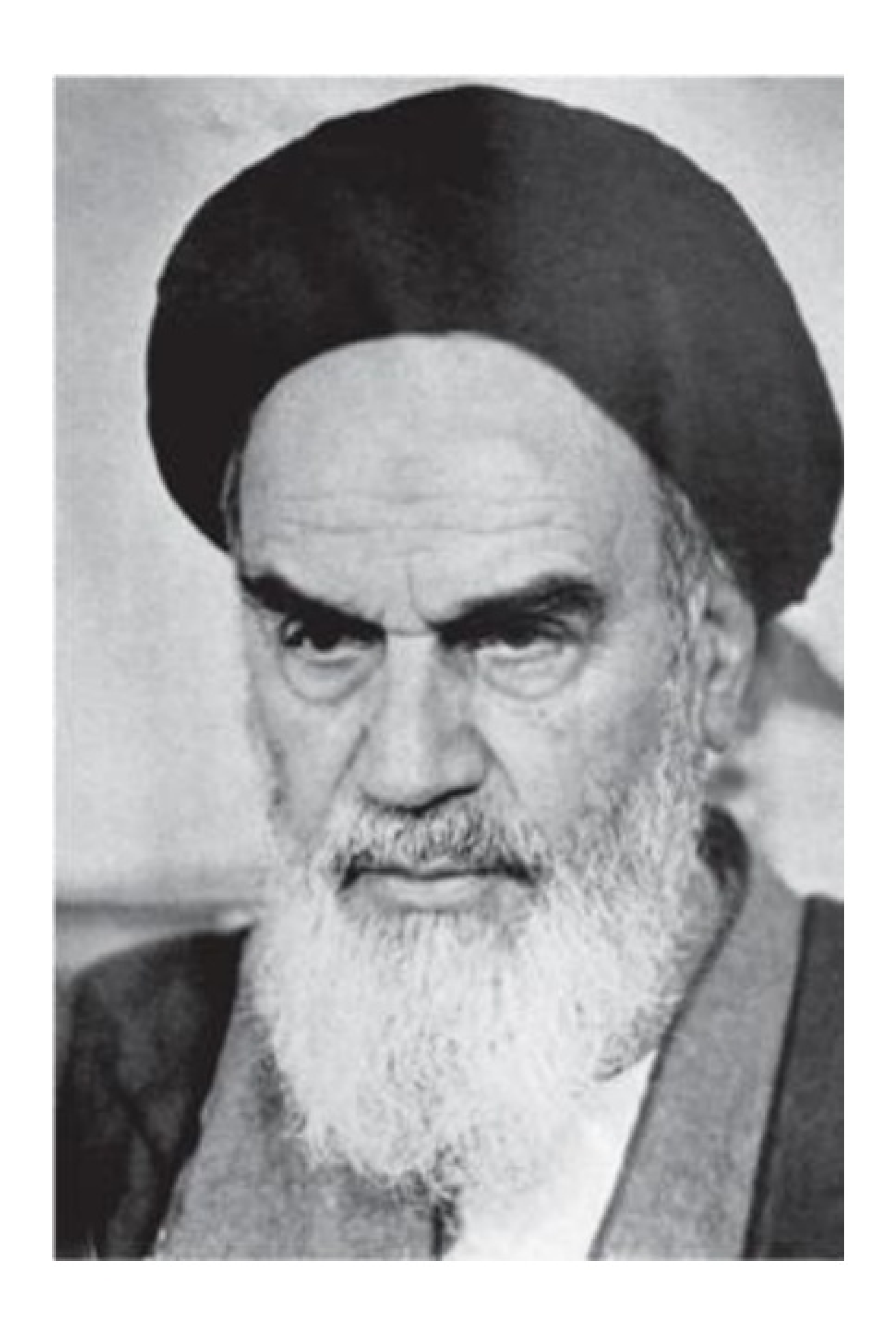
وبمجرد أن يتم السيطرة على جهاز الدولة، والجيش، والشرطة، تميل الدولة القسرية النموذجية إلى تنتحل كل السلطة لنفسها وتستخدم أي وسيلة متاحة للحفاظ على احتكارها. وبعبارة أخرى، فإنها تمارس السلطة مع القسوة الشديدة وذلك بتأييد كامل من الدكتاتورية. وعلى الرغم من أنها تسعى دائما أن تخصص لغة شرعية وقانونية فانه ليس لديهم مفهوم لسيادة القانون كما هو معروف في الديمقراطية الليبرالية المنطوق بها. وليس هناك مجموعة من العقبات الدستورية أو الضوابط والتوازنات التي يمكن أن تحد من أعمالهم لأنهم يعتبرون أنفسهم

فوق القانون. ولا يوجد قضاء مستقل: أولئك الذين يستغنون عن القوانين الديكتاتورية هم مخلوقات من الدكتاتورية وتلك التي تسمى محاكمهم هي مهزلة للعدالة. وتنفذ عمليات القتل خارج نطاق القضاء والتعذيب والترحيل الجماعي، وحتى المذابح التي وقعت بناء على طلب من الدكتاتورية التي يأمر فعلا هذه الجرائم.

وسوف يتم قتل المعارضين السياسيين الذين ينظر اليهم على أنهم يحملون أو سيسجنوا في الحبس الانفرادي. ان وكالة الأمن النموذجية للدولة القسرية هي الشرطة السرية، والتجسس على السكان، والمراقبة، والمضايقات هي أنشطة مستمرة، جنبا إلى جنب مع محاولات للسيطرة على وسائل الإعلام وفرض الرقابة على أي شيء فيما عدا الديكتاتورية. وسوف تسعى الدولة القسرية النموذجية أيضا إلى التأكد من أن جميع الأجهزة الأخرى في التنظيم الاجتماعي والاتصال، على سبيل المثال، يتم مراقبة أماكن العبادة، والمؤسسات التعليمية، ونقابات العمال، والمنظمات المهنية باستمرار للتأكد من أنها لا تصبح قنوات للتعبئة المعارضة والمعارضة للنظام. ومع ذلك، أصبحت

المحاولة من جانب الديكتاتوريات للسيطرة على تدفق المعلومات والأفكار أصعب بكثير نتيجة العولمة وتطور الإنترنت وتقنيات وسائل الإعلام الأخرى. وفي نهاية المطاف انها عدم القدرة على التحكم في تدفق المعلومات والأفكار عبر الحدود الدولية التي جعلت من المشروع بأكمله لبناء دكتاتورية استبدادية جديدة أقل جدوى بكثير اليوم مما كانت عليه في عام 1950 و 1960. ولا يزال الطغيان الشخصي ودول الحزب الواحد موجود ولكن يوحي التحليل الوارد أعلاه أنهم أكثر عرضة من أي وقت مضى اليوم لثورات من أسفل. وفي نواح كثيرة كانت هناك الثورات المخملية في نهاية الحرب الباردة وهي السلائف. وقد شجعت الأحداث في العراق، وأوكرانيا، ولبنان في عام 2005 على وجود دليل على هذا الاتجاه، على الرغم من أن في العراق، في وقت كتابة هذا التقرير، كان هناك جهودا مبذولة لبناء دستور ديمقراطي جديد مقبول لدى السكان السنة وكذلك الشيعة والأكراد والتي واجهت صعوبات كبيرة.

وأخيرا، ينبغي أن نلاحظ أن الدولة القسرية النموذجية من أوائل القرن 21 ليست نظام الحزب الواحد، فهي طرف فيها يهيمن النظام الحاكم. وفي كثير من الأحيان يتم التسامح عن عدد من الأحزاب السياسية بالإضافة إلى ترويض الحزب الحاكم على أن يكون مفهوما تماما أنه يجب ألا يتم تهديد الموقف المسيطر لحزب الديكتاتورية نفسها. فإذا أصبحت خطوات المعارضة للخروج من خط الحزب مصدرا للإزعاج الخطير للنظام سيتم قمعها بلا رحمة.



3. آية الله الخميني (1900-1989) قائد الثورة الإيرانية الذي أطاح بالشاه (1979). وكان زعيم إيران خلال حربها مع العراق (1980-8) وأزمة الرهائن في الولايات المتحدة.

وتأخذ الديكتاتورية النموذجية خطا مماثلا على الأديان أو الحركات الدينية. وتظل المنظمة الدينية بعيدة عن السياسة وعن أي انتقاد لسياسات وإجراءات الديكتاتورية وعموما سوف يسمح لها بمواصلة إجراء الشعائر الدينية. ولكن، حتى هذه الدرجة المحدودة من التسامح الديني يمكن أن تحمل المخاطر الخفية للدكتاتورية. على سبيل المثال، في بولندا تحت حكم الشيوعي لم يكن سوى الشجاعة للتضامن الزعيم النقابي ليخ فاليسا وزملاؤه الذين قدموا قيادة المقاومة إلى الدكتاتورية الشيوعية. وقدمت الكنيسة الكاثوليكية بديلا لنظام القيمة الهامة والإطار الفكري لنظام غذائي كئيب خاص بالأيديولوجية الماركسية اللينينية التي تضخ من قبل الزعماء الشيوعيين. ويمكن أن يعمل الدين كمحفز قوي للمعارضة لمقاومة النظام.

وهذا يمكن أن ينطبق بنفس القدر على دين مسلم. فعلى سبيل المثال، كان يوجد آية الله الخميني وأنصاره الذين أصبحوا حافزا

للثورة الإيرانية الأصولية التي حشدت التأييد الجماهيري في الشوارع وأطاحت نظام الشاه. ومن المفارقات، أنهم لم يكادوا يتخلصوا عاجلا من رضا شاه بهلوي ثم شرعوا في إقامة ديكتاتورية الأصولية الدينية الأكثر قمعا بكثير في الطابع والتي تستخدم ضد الإرهاب في 'الأعداء' المعينة على الصعيدين الداخلي والخارجي. ولا تؤدي الثورات ذات الدافع الديني أو الثورات حتما إلى الأشكال الديمقراطية من تاريخ إنشاء الحكومة.

ويعد مصير افغانستان بعد الاستيلاء على السلطة من قبل طالبان مثالا واضحا على النظام المتطرف الذي تحركه دوافع دينية للحصول على السلطة وإدخال نظام قمعي بشراسة، حيث أنها تعد في كثير من النواحي ارتدادا إلى العصور المظلمة.

النقاش حول الشمولية

إن العمل الأكثر تأثيرا في مفهوم ونظرية الشمولية هو الأصول الشمولية (1958) لحنة أرندت. ويعتمد مفهومها عن الشمولية على نظرية المجتمع الجماهيري التي دمرت العلاقات التقليدية والمنظمات الوسيطة والولاءات عن طريق الآثار المدمرة للحرب.

وفي هذه الظروف، يفترض أرندت، بخصوص الفرد المعزول الذي هو عرضة لحشد ولاء جديد، وجود مجموعة من السندات الخاصة بالولاء والتبعية للقائد، مثل هتلر، حيث يمكن من خلال التلاعب الجماهير بناء نظام التحكم المركزي الذي حكم وسحق خصومه عن طريق إرهاب الدولة على نطاق واسع. ومن وجهة نظري، لا تزال هذه النظرية الأكثر إقناعا وقوة من أصول الاستبداد. وفي دراسة شهيرة، والتي نشرت لأول مرة بعد خمس سنوات في أرندت، كارل فريدريش و زبيغنيو بريجنسكي تم تحديد الخصائص الرئيسية التالية من النظام الشمولي : (أ) الأيديولوجية الشمولية الذين يعتقدون أن تكون عالمية في تطبيقها و النظرية "الحقيقية" للحكم على حياة الفرد والدولة ؛ (ب) الكتلة الواحدة تحت قيادة الدكتاتورية ؛ (ج) نظام إرهاب الدولة الذي هو الأداة الرئيسية للشرطة السرية ؛ (د) السيطرة الكاملة على الاتصالات؛ (ت) احتكار السيطرة على الجيش و التسلح العسكري ؛ و (سادسا) السيطرة المركزية على الاقتصاد. والنقطة الرئيسية في الفرق بين فريدريش و بريجنسكي و أرندت هي أن هذا الأخير لا يظهر الأيديولوجية الشمولية الاستبدادية

باعتبارها عنصرا أساسيا من النظام الشمولي في الحكم، ووضعت مزيدا من التركيز على دور الارهاب المطلق كأداة على شمولية النظام.

ومع ذلك، يتضح ضمنيا في مفهوم فريدريش وبريجنسكي أن النظام الشمولي حقا هو ممكن فقط في البلدان المتقدمة نسبيا مع وجود درجة عالية من التصنيع، والاتصالات والتكنولوجيا الحديثة. ويمكن القول أنه، في ضوء التطورات الأخيرة في مجال التكنولوجيا مثل الإنترنت، لم تعد درجة السيطرة على الاتصالات وتدفق المعلومات المتضمنة في نموذج فريدريك وبريجنسكي عملية. فقد أصبحت التكنولوجيات الجديدة سلاحا قويا لتحدي سلطة الدولة.

وتشير أوكين، وهي واحدة من المحللين الأكثر ادراكا عن الدولة القسرية، إلى مشكلة خطيرة أخرى مع النظريات الكلاسيكية الشمولية المذكورة أعلاه. وفي تحليلها لحالة كمبوديا في السنوات الصفرية أظهرت ان نظام بول بوت، والذي ذبح مئات الآلاف من الكمبوديين في منتصف عام 1970، لم يكن يستطع الوصول إلى

التكنولوجيا الحديثة والاتصالات الموجودة ضمنيا في نموذج كلا من فريديريش وبريجنسكي الخاص بالشمولية، أو البيروقراطية الحديثة. وكانت كمبوديا بلد زراعي متخلفة إلى حد كبير. ولم يكن لنظام بول بوت أيديولوجية شمولية معقدة. وبدلا من ذلك ركز النظام على غرس مشاعر الاستياء الاجتماعي والاقتصادي بين الفلاحين واستخدام هذا، جنبا إلى جنب مع نموذج الشعبوية القومية، لتحويل سكان الريف ضد سكان المدينة، وخاصة ضد الطبقة الوسطى الصغيرة والمثقفين. لكن، وكما يستنتج أوكين، هناك ميزات لنظام بول بوت الذي يحمل تشابها قريبا مع نموذج أرندت: ف دمرت الحرب كمبوديا ؛ العلاقات التقليدية والمنظمات الوسيطة على المستوى المحلي وتعطلت بشدة أو دمرت (حيث أدت حركة النظام القسري لمئات الآلاف من السكان إلى تفاقم مستوى الأزمة الاجتماعية والاقتصادية)؛ وفوق كل شيء، أثبت النظام قدرته تماما على الإرهاب المطلق عن طريق القتل والإبادة الجماعية، واستخدام الجيش للعصابات بدلا من الشرطة السرية لتنفيذ الارهاب.

وقد صاغ روزماري أوكين اقتراحا قيماوهو أن الطريقة الأكثر دقة لوصف نظام بول بوت هي الشمولية البدائية، والتي تمتد جذوره افي "اقتلاع المجتمعات من خلال هلاك الحرب الخارجية والمدنية '. وبعبارة أخرى، قد يكون خطأ فادحا أن نفترض أن هذا النموذج الشمولي للدولة القسرية ينطبق حصريا على البلدان المتقدمة والمجتمعات الصناعية. ويمكن أن تكون الآثار الحادة من الصراع والدمار واقتلاع المجتمعات التي يمكن أن تشهدها الكثير من المناطق التي مزقتها الحروب في العالم حافزا جيدا لنمو الأنظمة الشمولية.



4. الجماجم هي ضحايا سياسة بول بوت من القتل الجماعي في كمبوديا في عام 1970، مما أدى إلى وفاة ما يقدر بنحو مليوني شخص.

الأنظمة الاستبدادية الشخصية القاتلة: عيدي أمين وصدام حسين

بدأ نظام عيدي أمين في أوغندا عندما استولى على السلطة من حكومة الرئيس ميلتون أوبوتي في 25 يناير 1971، واستمرت حتى نجاح مكافحة الانقلاب من قبل القوات المسلحة التنزانية ونجح المنفيين من جبهة تحرير أوغندا في إزالته في ابريل نيسان 1979. وكان الانقلاب الذي أوصل امين الي السلطة سلمي نسبيا، مما تسبب في أقل من 100 إصابة، وكان في البداية معروفا بين الغالبية العظمى من الأوغنديين. وقد وعد الامين بالتخلص من الفساد والمحسوبية و ادعى أنها تميز حكومة أوبوتي. وقد تعهد باجراء انتخابات حرة والإفراج عن السجناء السياسيين، والغاء الاحكام العرفية التي فرضتها حكومة أوبوتي. وكان من الواقع أن تكون مختلفة إلى حد كبير. وقام أمين بالفعل بتعزيز سلطته عن طريق السيطرة على الجيش، وتطهيره من الضباط والجنود الذين كانوا مؤيدين وموالين للنظام السابق، وملأه بالموالين لأمين، وخاصة الفلسطينيين والقوات السودانية. وكان هناك بالتأكيد شيء جديد حول استخدام الجيش كأداة للتحكم في ظل الدكتاتورية. وما كان مختلفا عن نظام أمين هو القسوة والضراوة التي استخدمها لتدعيم والحفاظ على سلطته.

وقد حول امين نظامه من الدكتاتورية العسكرية إلى الطغيان الشخصي. وفي هذه العملية قتل ما يقدر بنحو 300000 شخص، معظمهم من أفراد القبائل الأخرى من تلقاء نفسه. وقد ألقي العديد في السجن وتعرضوا للتعذيب، ثم قتلوا بناء على أوامر مباشرة من أمين. وقد أصبحت أدواته الرئيسية لإرهاب الدولة مكتب الدولة للبحوث، وحدة السلامة العامة، والجيش. وفي خريف عام 1972 طرد أمين الجالية الآسيوية الأوغندية إلى بريطانيا، بعد أن تأكد من المطالبة السخيفة التي تقوض الاقتصاد الأوغندي. وفي الواقع يحتمل أن تكون الأقلية الصغيرة الأوغندية الآسيوية واحدة من الأصول الرئيسية في أوغندا بسبب الأعمال المهنية ومهاراتها.

ان واحدة من السمات المتكررة في الأنظمة الاستبدادية الشخصية في أفريقيا وأماكن أخرى هو أن الدكتاتور غالبا ما يتخذ قرارات غير عقلانية كليا، وهذا ضد المصالح الخاصة بهم على المدى الطويل. وهذا واضحا جدا في حالة نظام موغابي في زيمبابوي، حيث يوجد مصادرة الأراضي من المزارعين البيض والتي قد دمرت تقريبا الاقتصاد الريفي. ومن أجل أن يحقق

الشعبية بين الأوغنديين قال انه قرر تأميم جميع الشركات المملوكة للأجانب الرئيسية في البلاد. ويحتوى هذا على تأثير الخوف بعيدا عن الاستثمار الأجنبي، مما تسبب في انخفاض خطير في الإنتاجية، وزيادة التضخم، وتوفير فرصة مثالية لأمين وأعوانه لزيادة الإثراء الشخصي من خلال الفساد والاختلاس. وفي السنتين الأخيرتين من حكمه انهار اقتصاد أمين في أوغندا تماماً.

وكان الشيء المحبط في نظام أمين في أوغندا، والذي كان مرة أخرى موضوعا متكررا في الديكتاتوريات الأخرى في أفريقيا وأماكن أخرى في العالم النامي، استعدادا أوليا للمملكة المتحدة وبلدان أخرى لتغض الطرف عن حقوق الإنسان الرئيسية. ومع ذلك، وبعد عام 1973 عندما بدأ الامين لتشكيل علاقات أوثق مع الاتحاد السوفياتي، وذلك في أعقاب خطف عنتيبي عام 1976، عندما عرضت امين ليكون يدا بيد مع الإرهابيين، انخفضت العلاقات مع الغرب انخفاضا حاداً.

وفي النهاية تفوق امين على نفسه في نيسان عام 1979، عندما قرر بحماقة غزو تنزانيا. وتم التخلي عن أعداد كبيرة من قوات أو تم هجرها، وعانى امين من هزيمة مذلة، وطرد من السلطة.

ويعد نظام أمين مثالا واضحا جدا على الطغيان الشخصي. ويبدو أنه ليس لديه أيديولوجية معترف بها وهذا يجعل من السهل جدا للامين للتبديل بين الجانبين وتملق مع الاتحاد السوفياتي بعد سعيه لامتلاك الأسلحة، واللوازم، وغيرها من الموارد في البداية من الغرب. وثمة سمة مشتركة بين الأنظمة الاستبدادية الشخصية هو افتقارها إلى أي أساس أيدولوجي أساسي يمكنهم من أن يكونوا منحلين تماما واستغلاليين في علاقاتهم مع القوى الأجنبية.

وقد ألحق الطغيان الشخصي لصدام حسين على العراق، 1979-2003، معاناة هائلة على السكان الأكراد العراقيين وعلى السكان الشيعة، وأيضا على عرب الأهوار. وهناك بالطبع أدلة تاريخية كثيرة على الديكتاتوريات التي تهددها، أو يرون أنهم في خطر من تفكك أراضيها نتيجة التمرد العرقي والقومي الذي يميل إلى استخدام الأشكال الأكثر وحشية وتطرفا من الإكراه لقمع التمرد. ويعد التاريخ الحديث لبورما واندونيسيا والكونغو وزائير والسودان والعديد من الدول الأخرى تجسيدا لهذا التوجه بشكل

واضح جدا. ومع ذلك، حتى بمعايير القمع الوحشية، كان سجل صدام حسين كان في تصاعدا عنيفا بصورة استثنائية.

وفي الواقع، في نظر المنظمات التي تحترم حقوق الإنسان، مثل هيومن رايتس ووتش، كان العنف والإرهاب الذي استخدمه نظام صدام ضد الأكراد على شبيه بالإبادة الجماعية. وكانت القومية الكردية دائما قوية بين أكراد العراق والمقاتلين البشمركة، والتي ضايقت باستمرار النظام العراقي في السنوات التي سبقت تولي صدام. وخلال الحرب بين إيران والعراق، 1980-8، رأى القوميون الأكراد فرصتهم للسيطرة على ما اعتبروه أراضيهم في شمال العراق. ومع بعض المساعدة والتشجيع من الإيرانيين شرعوا في شن حملة فعالة جدا ضد جيش صدام. ونتيجة لذلك قرر صدام الحاق الانتقام الرهيب على الأكراد.

وقد دمرت آلاف القرى الكردية ونفذت عمليات الترحيل والمذابح الجماعية للأكراد. وفي مارس 1988 لجأت قوات صدام إلى استخدام الأسلحة الكيماوية ضد المدنيين في بلدة حلبجة، مما تسبب في وفاة أكثر من 6000 فرد. ولم يتم التعرف أبدا على

العدد الدقيق للقتلى في محاولة صدام الوحشية لقمع الأكراد العراقيين، لكنها بالتأكيد أكثر من 100000 فرد.

في أعقاب حرب الخليج الأولى لتحرير الكويت من الاحتلال العراقي، عاد الأكراد مرة أخرى للهجوم ضد نظام صدام واحتلوا أراضيهم مرة أخرى في شمال العراق. ومع ذلك، لم تكن الحكومات البريطانية وحكومات الولايات المتحدة مستعدة أو راغبة في التدخل ودعم مساعي الأكراد للحكم الذاتي، وشن صدام مرة أخرى حملة شرسة لاستعادة السيطرة على شمال العراق. ونظرا للمحنة الرهيبة التي واجهها مئات الآلاف من اللاجئين الهاربين من خلال الجبال التي تغطيها الثلوج لتركيا، وغيرهم الكثير الي ايران، أعلن التحالف الغربي الذي حرر الكويت أنهم سوف يضمنون وجود ملاذ آمن للأكراد في المنطقة الكردية في شمال العراق، إرسال الإغاثة الإنسانية، ومحاولة ضمان حماية الأكراد من خلال استخدام الطائرات العسكرية للحلفاء. ومنذ إسقاط نظام صدام في عام 2003 كان الأكراد قادرين على التمتع بالأمن بشكل نسبي. وقد أخذوا دورا كاملا في أول انتخابات حرة

في العراق في يناير 2005 وفي المحادثات الخاصة بوضع دستور اتحادي جديد للعراق.

هناك نوعان من الدروس الرئيسية التي يمكن استخلاصها من ملحمة محاولات صدام لقمع الأكراد. فأولا، اذا تم اعداد الدولة القسرية لنشر قوة النيران المتفوقة دون أي سيطرة سياسية أو إنسانية، ولم يوجد أي تدخل من الدولة الأكثر قوة أو من تحالف الدول لحماية الأقليات المستهدفة مع القمع الشديد والرعب، فيمكن للدولة القسرية أن تنجح، على الأقل مؤقتا، في قمع القدرة المادية للمتمردين للمقاومة.

ومع ذلك، فان الدرس الرئيسي الثاني من ملحمة نضال الأكراد ضد طغيان شخصية صدام هو أن هناك حدودا صارمة لما يمكن أن يحققه الإرهاب المطلق والإكراه الوحشي. وفي عوالم ميلتون التي لا تنسى "من يتغلب بالقوة، يستطيع أن يتغلب على نصف خصمه" (الفردوس المفقود،1648).

ولا تزال تشكل أقلية محددة، لا سيما تلك التي تشكل تطلعات قوية للحكم الذاتي أو تقرير المصير، تهديدا محتملا حتى بعد

عقود من القمع الوحشي، لأن لديهم الحافز والإيمان بعدالة قضيتهم للحفاظ على روح المقاومة حتي في أحلك الأوقات.

الاستخدام الصحيح للقوة في الدولة الليبرالية

هناك فرق حاسم بين استخدام الاكراه غير الشرعي، أو العنف، من قبل الدولة التي تتجاهل قواعد سيادة القانون في السياسة المحلية والدولية وبين الاستخدام السليم للقوة المشروعة في اطار الضوابط والتوازنات الدستورية والقانونية للدولة الليبرالية. وهناك العديد من الظروف الواضحة التي لا تبرر استخدام القوة فقط ولكنها تعد واجبا ايجابيا اذا تم الموافقة على سيادة القانون، الأمن القومي والسلامة العامة.

وهناك واجبا على المواطنين، علي سبيل المثال لمساعدة الدولة في الدفاع عن المجتمع ضد أي هجوم خارجي. وهناك التزامات واضحة للدفاع عن الدستور واحترامه وتطبيق القانون. وقد لوحظ مبكرا في هذه المناقشة أنه ربما يكون هناك ظروفا التي يمكن من خلالها للمواطنين أن يلتزموا أخلاقيا باستخدام القوة من جانب واحد ضد القادة أو المسئولين في الدولة الذين لم ينتقصوا من، يخربوا أو يلغوا الدستور الديمقراطي الليبرالي. ولم

تثير مشكلة الاستخدام الصحيح للقوة فقط قضايا الشرعية الأخلاقية والشرعية ولكن أيضا بعض الموضوعات الصعبة بشأن الطريقة التي ينبغي أن تستخدم بها القوة. فمن الذي ينبغي أن يعهد اليه باستخدام القوة؟ وما هو مقدار القوة التي ينبغي استخدامها؟

وفي حالة حدوث الهجوم الخارجي، سوف تكون القوة العادية للدولة المسئولة عن الدفاع هي القوات المسلحة، وفي الديمقراطية سوف تتوقع كلا من الحكومة والمواطنين أن تستخدم قوى الدفاع القوى المطلوبة لصد الهجوم وهزيمة العدو. وعلاوة على ذلك، هناك مبدأ أساسيا وطويل الأمد للحكومة الديمقراطية وهو أن القوات المسلحة يجب أن تكون تحت السيطرة المدنية الحازمة في نهاية المطاف من قبل الحكومة الديمقراطية. ولكن المسئولية المتعلقة بمهام الأمن الداخلي كانت مثار خلاف شديد في العديد من الدول الليبرالية. هل ينبغي على الشرطة المدنية أن تضيف إلى وظيفتها الامتداد الطبيعي لإنقاذ قانون الشرطة؟ هل ينبغي تقاسم المسئولية بين الشرطة والجيش، ونكون في حاجة لهذا الأخير لمعالجة التفشي

الخطير من العنف السياسي والاضطرابات؟ أو هل ينبغي أن يكون هناك "قوى ثالثة" ، طبقا لنموذج CRS الفرنسي، والذي تم تصميمه وتجريبه وتجهيزه خصيصا لمواجهة العنف السياسي الداخلي؟ وقد تميل الصيغة المعتمدة الدقيقة لوجود اختلاف كبير وفقا للتقاليد الدستورية والقانونية. ويمكن الحصول على ميزة واضحة من خلال تقليد من الشرطة الغير مسلحة التي تستخدم الأضواء والأساليب البسيطة والتي تحافظ على الدعم الشعبي والتعاون العاطفي. ومع ذلك، ينبغي مقارنة هذا الفوائد في مقابل النقص المصاحب للوجود المادي الحاسم وقوى النيران اللازمة لهزيمة المتمردين المسلحين.

وفي جميع الديمقراطيات الليبرالية، يعبر الجيش خط الدفاع الأخير ضد الاضطرابات الداخلية، مع استمرار وجود الصيغ الدستورية والقانونية المختلفة التي تستدعي مساعدتها في السلطة المدنية في الاضطرابات الشديدة وحالات الطوارئ. ومع ذلك، مهما كانت موازين القوى المبذولة بواسطة الدولة للتعامل مع العنف الداخلي، الا انه هناك بعض المباديء الأساسية التي

يجب أن تحكم استخدام مثل هذه القوة من قبل الدولة الليبرالية.

أولاً وقبل كل شيء، يجب أن تعمل الأجهزة الأمنية بشكل كامل في إطار القانون. فاذا تحدت هذه الأجهزة سيادة القانون تحت ظل حمايتها، فسوف تحدد هذه الأجهزة النزاهة، السلطة، والاحترام العام للقانون وهي أمور أساسية لاستمرار الديمقراطية الدستورية. وسوف تميل بعض القطاعات الفردية وأفراد الشرطة وقوات الأمن للالتحام مع القوى خارج القانون وأن تختبأ وراء درع "الأوامر العليا" و"المصالح الأمنية". وقد يتم تصليل الآخرين بدون قصد، وذلك في غياب المسئوليات والاجراءات القانونية واضحة المعالم من خلال اتخاذ الاجراءات التي تعرضهم للدعاوى المدنية والدعاوى القضائية. ان النتيجة الأشد خطرا وشرا التي ربما تنتج من الانقلاب المتكرر لسيادة القانون هي انشاء جهاز أمني للمتعطشين للسلطة والتي تستحوذ على الرغبة في الانتقام خارج نطاق القضاء. وللأسف كان سوليجنستين متفائلا جدا في افتراض أن "الجهاز الوحيد المعاقب في تاريخ البشرية والذي يجمع في مجموعة واحدة من

التحقيقات، الاعتقال، الاستجواب، المحكمة، والمحاكمة وتنفيذ الحكم هو شيكا. ولا يوجد للديمقراطيات مناعة سحرية ضد مثل هذه الأورام السرطانية، والمواطنين، وعلى القادة السياسيين التأكد من أن الشرطة وأجهزة الأمن تعمل في إطار الدستور والقانون.

ومن الجدير بالذكر أن لجنة تحقيق الكونجرس في الكنيسة في أنشطة الخدمات السرية الأمريكية، في حين اعترافها بالمشاكل الصعبة تنطوي عليها السيطرة السياسية والاشراف على مثل هذه العمليات، مع تكرار أهمية هذا الدرس لضمان صحة النظام السياسي في الولايات المتحدة.

ان النتيجة المباشرة للعمل في اطار سيادة القانون هي الحفاظ على السيطرة الديمقراطية الواضحة والمباشرة بشكل كامل على الشرطة والأجهزة الأمنية والعمليات. ويكرر بعض المتخصصين في مكافحة التمرد الحديث باستمرار طلبهم لأن تبقي هذه الخدمات تحت السيطرة الواحدة الموحدة. وعلى الرغم من وجود حالة لهذا على أساس اقتصاد الموارد، السرية، والفعالية،

الا أنه ينبغي علينا أيضا أن ندرك المخاطر الكامنة في مثل هذا الهيكل الموحد. وهناك نقاط ضعف تقليدية واضحة للمركزية الادارية مثل البعد البيروقراطي، عدم الاهتمام، واجراءات اتخاذ القرارات المرهقة.

وقد تنبع مخاطر اضافية من المنظمات الأمنية الاحتكارية التي تسيء استخدام السلطة، فاقدة هويتها في المجتمعات المحلية، مع مصادرة الثقة الشعبية التي لا تقدر بثمن.

إن المبدأ الرئيسي الآخر الذي يحكم الاستخدام الصحيح للقوة من جانب الدولة الليبرالية هو مذهب الحد الأدنى من القوة. وقد كان هذا المبدأ الدليل السائد لقوات الشرطة البريطانية في مسألة العنف السياسي طوال تاريخهم. وفي جوهره، كان يعني استخدام الحد الأدنى لردع، كبح جماح، أو اذا لزم الأمر احتواء العنف والحفاظ على النظام العام. وتدعو ممارسة وظيفة الشرطة مع ضبط النفس حتما إلى للانضباط الرائع والاحتراف، وعدم التحيز والحياد في مسائل الخلاف السياسي والصبر والشجاعة الأخلاقية الكبيرة.

ولا يطبق الحد الأدنى من القوة لمجرد السيطرة الكبيرة والعنف المحتمل أو المظاهرات التخريبية. كما يمكن أبضا تطبيق المبدأ الأساسي على الرد المسلح والعنف المسلح. وفي مثل هذه الظروف يجب أن تكون أهداف الحد الأدنى من القوة هي حماية الجمهور، لتحقيق نزع السلاح السريع والاستسلام السلمي للأشخاص المسلحين المعنيين، وتقديمهم أمام المحاكم بتهم جنائية.

وعلى النقيض فان الهدف العسكري البحت في زمن الحرب هو تحديد العدو وإطلاق النار عليهم في الأفق. إن أحد الأسباب التي تجعل دور الحد الأدنى من قوة الشرطة غير طبيعية ومرهقة جدا هو الاتحاد الغريب لتدريبهم العسكري.

ولكن هل يمكن للحد الأدنى من القوة العمل حقا بشكل فعال في حالة مواجهة قوات الأمن عددا كبيرا من المتمردين المسلحين وقساة القلب؟ وتشير التجربة التاريخية الي أن الدول الليبرالية في حاجة للرد بشكل ايجابي كبير وبقوة على هزيمة الثوار المسلحين، الميلشيات، والارهابيين. وبعد كل شيء، في حالة الحرب الداخلية يجب أن تكون قوات الدولة مخولة لاتخاذ تدابير الحرب، لكي

تقوم بالهجوم واستخدام جميع الوسائل العسكرية اللازمة لهزيمة التحدي المباشر لبقاء الدولة. وأنا أزعم أن مبدأ الحد الأدنى من القوة فعال فقط في الظروف التي يوجد بها درجة عالية نسبيا من التوافق السياسي والتماسك الاجتماعي، التعاون، والانضباط. وقد فشل هذا الحد في العمل عندما أنكرت قطاعات واسعة من السكان شرعية الدولة، وحينما صور العديد من الأفراد الشرطة والجيش على أنهم شيء غريب، عدائي، وقمعي.

وباختصار، فانا أجادل قائلا أنه في حين أن مذهب الحد الأدنى من القوة هو شيء مطمئن ومريح للديمقراطية، يجب علينا دائما أن نعيد النظر في مستوى القوة لدينا في ضوء التهديدات المتغيرة واحتمالات العنف في العلاقات الدولية. وفي حين أنه ينبغي على الديمقراطيات أن تتجنب الافراط في الاعتماد على القوة العسكرية، الا أنها في حاجة الي وجود وسائل كافية للدفاع عن النفس.

وهناك سبب آخر يوضح لماذا يجب علينا أن نكون مدركين للقيود المفروضة على مذهب الحد الأدنى من القوة. ويجب أن تجنب الوقوع في هذه العادة التي تؤمن بأن امتلاك القوة الكافية

لفرض العقوبات القانونية والدفاع شيء ضروريا حتى اليوم، وأنه حلا سحريا لجميع أشكال العنف الاجتماعي والسياسي. ويمكن للقوة أن تقوم بالقمع أو المعاقبة أو الدفاع ولكن لا يمكنها أن ولكن لا يمكنها أن تحقق التوافق والوئام.

ويتطلب التعاون السياسي الايجابي والاتحاد بناء الإخلاص، الولاء،الثقة والايمان، وزيادة التفاهم المتبادل. ولا يمكن أن تحقق القوة مثل هذه الأشياء، على الرغم أنه من المؤكد أن استخدام ضبط النفس وإنسانية القوة هي أقل عرضة لتدمير التعاون السياسي الايجابي من القوة المطلقة والساحقة. ولكن بجب أن تكون الوسائل اللازمة لتحقيق التقدم السياسي الإيجابي في حالة من التواصل الفعال، الحوار، والتعليم المتبادل. ومن أجل استعادة المجتمع السياسي الظمآن والمنكوب يحتاج الفرد إلى ريه من خلال تجديد أو اعادة خلق القنوات الحيوية من الثقافة السياسية.

الدول الضعيفة والفاشلة ظاهريا

وفي تحديد الأمن الجديد للدولة، لم يقض المستشار الكبير وقتا طويلا في تعريف الدول الفاشلة والضعيفة جدا، الا إذا اشتملت

الأزمة من هذا النوع والولايات المتحدة على وجود مصلحة لها أو مسئولية خاصة. وربما لم يرى وزير الخارجية ملفات الأوراق التي تتعلق، على سبيل المثال، بالدول الصغيرة جدا في أقويانوسيا، جزر المحيط الهادي لماليزنيا، بولانيزيا،وميكرونيزيا. ومع ذلك سوف يكون من الخطأ أن نساوي بين الحجم الصغير والحرمان الاقتصادي الحاد. فعلي سبيل المثال، في عام 2000 تمتع سكان بولينزيا والبالغ عددهم 200000 نسمة بالناتج المحلي الاجمالي حيث كان لكل فرد 28000 ألف دولار، وكان هذا الناتج المحلي الاجمالي أعلى من بابوا غينبا الجديدة التي يبلغ عدد سكانها ما يقرب من خمسة ملايين نسمة. ويوجد لدى أيسلندا، التي يبلغ عدد سكانها 300000 نسمة ناتج محلي اجمالي يقرب من 8 مليار دولار والناتج المحلي الأجمالي للفرد أعلى من بلجيكا، وأندورا (وهي واحدة من أصغر الدول في العالم)، والتي يبلغ عدد سكانها 100000 نسمة وتمتلك ناتج محلى إجمالي مقداره أكثر من بليون دولار. وما دامت هذه الدول الصغيرة قادرة على الحياة ماليا والاستمرار في الوفاء بالتزاماتها الدولية والالتزام بقواعد

التجارة الدولية والدبلوماسية، فانه من غير المحتمل أن يتم تصويرهم في تقرير الأمين العام الجديد للافادات الدولية.

وتحتاج وزيرة الخارجية أن تكون على إطلاع تام على ما يسميه بعض علماء السياسة بالدول الفاشلة لأنهم، بحكم التعريف، يشهدون بالفعل أزمة سياسية كبيرة، والتي تصل في بعض الحالات إلى حروب أهلية وأزمات اقتصادية حادة وعدم استقرار.

وتوجد العديد من البلدان التي تقع ضمن هذه الفئة في أفريقيا، حيث أنه في جميع الحالات تشمل الأزمات السياسية والاقتصادية وباء فيروس نقص المناعة البشرية / الايدز.

وعلى سبيل المثال تقع كلا من الكونغو برازيفيل، زيمباواي، واريتريا ضمن العشرة دول في العالم التي تعاني من الايدز في كل 100000 من السكان.

والمفارقة المأساوية الكبيرة هي أن اريتريا تنفق أعلى نسبة من الناتج المحلي الاجمالي للدفاع عن أي بلد، والكونغو وبرازيفيل هي الثانية عشر في مثل هذا الدفاع من حيث الانفاق.

ان الدول التي ينبغي أن يولى الأمين الجديد للدولة اهتماما أكبر بها هي تلك الدول التي يوجد فيها أزمة خطيرة والتي التزمت فيها

قوات الولايات المتحدة الأمريكية تقريبا بالاتحاد شركاء آخرين في حلف الشمال الأطلسي، وذلك في محاولة لتوفير الأمن الأساسي اللازم لتسهيل الانتعاش الاقتصادي على المدى الطويل والاستقرار السياسي. وفي عامي 2005 و 2006 وقع ملفان ضمن هذه الفئة وربما يكونان العراق وأفغانستان.

وعلى الرغم من عمومية مصطلح "الدول الفاشلة" الا أنه يمكن للفرد أن يقول أن مثل هذه الدول تمتلك قيمة مشكوك فيها في النظام الدولي المعاصر. ان واحدة من أكثر السمات الأكثر أهمية في العلاقات الدولية المعاصرة هي أنه حتى أضعف الدول التي يوجد بها أزمات كبيرة تكون محمية بموجب القواعد الموجودة الآن في عصر ما بعد الاستعمار. وفي ذروة الاستعمار، كان لمثل هذه البلدان أهدافا مباشرة للغزو الامبريالي والاستغلال من قبل الدول الأكثر قوة في النظام الدولي. واليوم، من المتوقع للدول أن تتمسك بقواعد مكافحة الاستعمار والتمسك بحق جميع الدول المستعمرة سابقا في تقرير مصيرها والاستقلال والسيادة على أساس المساواة مع جميع الدول الأخرى في النظام الدولي. وعلى نحو فعال يعني هذا أنه بمجرد أن تصبح الدولة جزءا من نظامنا

الدولي فإنها تلقائيا تحتفظ بمكانتها كدولة مستقلة ذات سيادة حتى عندما تحكم بشكل سيء من قبل الحكام، وحتى عندما تشهد حربا أهلية وغيره من أشكال العنف الداخلي على نطاق واسع والأزمة الاقتصادية. ولا ينص ميثاق الأمم المتحدة على اجراءات بموجب الفصل السابع والتي قد تتضمن التدخل العسكري في بعض حالات الطوارئ والتي ينظر اليها من قبل مجلس الأمن الدولي على أنها تشكل تهديدا للسلم والأمن الدولي.

وعلى الرغم من أن القرار الانفرادي من حكومتي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لغزو العراق في غياب قرار من الأمم المتحدة يجيز مثل هذا العمل، فقد تحدى هذا المعيار الدولي ضد التدخل العسكري من جانب واحد، كما أنه لا يوجد دليل واضح على أن هذا قد أقنع بقية المجتمع الدولي في التخلي عن قاعدة عدم التدخل.

ولذلك ما هو المصطلح الذي ينبغي علينا استخدامه لوصف تلك الدول التي تعاني من العنف الداخلي بشكل كبير، وفي بعض الأحيان يسمى الابادة الجماعية والتي يوجد بها حالة من الفوضى الداخلية الكاملة والأزمات ولكنها لا تزال لديها صفة رسمية

للدول، والتي تعرف من قبل الدول الأخرى، وحقوق التمثيل في الأمم المتحدة والمحافل الدولية الأخرى؟ وأود أن أقترح أن مصطلح شبه الدول هو اسم أكثر ملاءمة لهذه الدول التي تتمتع بمركز ورموز الدولة المستقرة ولكنها تفتقر بوضوح للإرادة السياسية والقدرات الأساسية للإدارة الفعالة اللازمة لتحقيق الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية والأمن المطلوب للمواطنين.

دور كلا من الفرد والدولة

إن احدى الطرق لدراسة العلاقات الدولية تكون من خلال دور الأفراد الفريد من نوعه. وكما قال اي اتش كار: ما هو التاريخ؟، هو دراسة المقارنة بالذات (أي الأفراد) بشكل تام كما هو صحيح وضروري ودراسة الاتجاهات والأنماط الواسعة في المجتمعات البشرية اذا أردنا الحصول على مفهوم شامل للتاريخ. وتنطبق بالضبط نفس الحجة لدراسة العلاقات الدولية

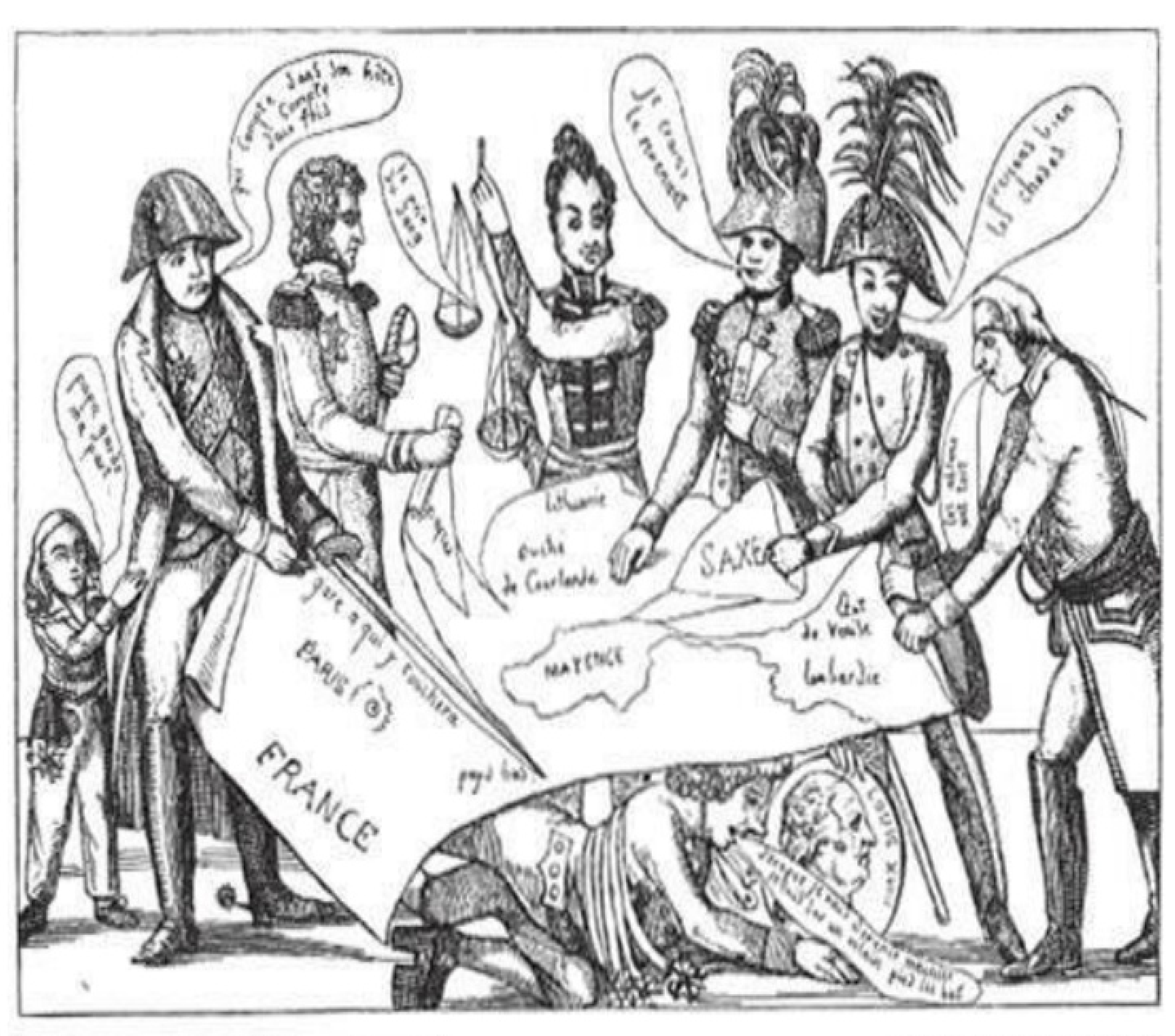


5. كان الأمير أوتو فون بسمارك (1815-1898) رئيس وزراء بروسيا (1862-1890). اعتاد استخدام القوة العسكرية بروسيا والمكر السياسي لهزيمة النمسا وفرنسا وأصبح أول مستشار للرايخ الألماني في عام 1871.

فعلى سبيل المثال، كيف يمكن للمرء أن يفسر على نحو كاف ظهور الهيمنة الفرنسية في القرن السابع عشر في أوروبا دون الأخذ بعين الاعتبار للقدرة السياسية الماهرة لإدارة الدولة لكاردينال ريشيليو (1585-1642) الذي أصبح رئيس وزراء لويس الثالث عشر في فرنسا؟ كان معلم ريشيليو في محاذاة فرنسا مع القوى

البروتستانتية في حرب الثلاثين عاما، مما يعزز إلى حد كبير السلطة الفرنسية على حساب منافسها الفرنسي الكبير، إسبانيا.
كيف يمكن للمرء أن يفسر انهيار التوازن في القرن الثامن عشر من الطاقة في أوروبا دون الإشارة إلى مهنة نابليون بونابرت، الذي لفترة محدودة نجح في السيطرة على جزء كبير من أوروبا؟ وكيف يمكن للمرء أن يفهم الطريقة التي هزم بها محاولة نابليون للهيمنة وكيف تم خلق توازن جديد للقوى في مؤتمر فيينا دون دراسة دور رجل الدولة البريطاني، الفيكونت كاسلرا، الذي، كما قال وزير الخارجية البريطاني (1812-1822) قاد التحالف الكبير ضد نابليون، وضد الأمير اللاعب كلمينز فون مترنيخ وزير خارجية النمسا والمستشار الذي أنشأ حفلة جديدة من الدول التي نجحت في الحفاظ على السلم العام في أوروبا لأكثر من نصف قرن؟ وما هي فرصة طالب السياسة الدولية في أوروبا في فهم التطورات التي تقوض في نهاية المطاف توازن القوى الأوروبية في القرن 19 دون النظر السليم لسياسات الأمير أوتو فون بسمارك رئيس وزراء بروسيا (1862-1890)، الذي كان العقل المدبر في هزيمة فرنسا والنمسا وأسفرت عن توحيد ألمانيا؟

ولا يقتصر الدور الرئيسي لرجال الدولة وقادة الفردية على الأنظمة الاستبدادية والأنظمة الملكية التقليدية من عصر ما قبل الديمقراطية. ومن الصعب أن نقلل من مساهمة جورج 'النمر' كليمنصو، رئيس وزراء فرنسا 1917-1920، لانتصار الحلفاء في الحرب العالمية الأولى وإلى تشكيل معاهدة فرساي. وبالمثل، فإنه سيكون من المستحيل تفسير الصراع البريطاني الحازم والناجح في نهاية المطاف إلى هزيمة هتلر دون الأخذ بعين الاعتبار الي الدور الرئيسي للونستون تشرشل منصب رئيس وزراء في زمن الحرب. كيف يمكن أن تكون الأشياء مختلفة للغاية إذا نجا نيفيل تشامبرلين بطريقة ما في المكتب أو إذا سقطت رئاسة الوزراء في أيدي السياسي الذي لا يزال متشبثا بسياسة الاسترضاء نحو ألمانيا.



Karikatur auf den Wiener Kongreß. Zeitgenössisches Flugblatt.

6. مؤتمر فيينا (1814-1815)، حيث حاول رجال الدولة الأوروبية حل المشاكل الإقليمية الأوروبية الناجمة عن الحروب النابليونية.

فمن السهل أن تجد أمثلة من الطغاة في التاريخ الحديث الذي كان لهم تأثير ضخم على شكل العلاقات الدولية: أدولف هتلر، جوزيف ستالين، وماو تسي تونغ وهم أمثلة واضحة. وفي محاولة لشرح انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي، فإنه سيكون من السخف أن نغفل الدور الرئيسي لميخائيل غورباتشوف، الأمين العام للحزب الشيوعي السوفياتي 1988-1991.

كان التزام جورباتشوف الشخصي لتطوير الشيوعية ذات وجه إنساني. وقد انتهت اصلاحاته السياسية باحتكار الحزب الشيوعي للسلطة، ومهد الطريق لتفكك الاتحاد السوفيتي.

وأخيرا وليس آخرا لا ينبغي لنا أن نهمل الأهمية الكبيرة للرجل المشترك، خاصة في أوقات الأزمات الكبرى والحرب. وقد قدمت تضحيات الملايين من الأفراد التمتع بالحرية في ديمقراطيات اليوم. وكان جون ستيوارت ميل أحكم من جميع الفلاسفة السياسيين الليبراليين،، الذي قال: "إن قيمة الدولة، على المدى الطويل هي قيمة الأفراد المكونين للدولة".



7. حرب الخندق، حيث واجهت الجيوش بعضها البعض في الخنادق، ولا سيما في حرب 1914-1918، التي أدت إلى الذبح على نطاق واسع. وفاز انتصار الحلفاء بتكلفة ضخمة في حياة الجنود.

فمن السهل جدا مرة أخرى أن نغفل أهمية الطابع وصفات المواطنين والدولة عند محاولة تقييم قوة الدولة ونفوذها. المسرحي جان Giraudoux، في مسرحيته النمر على أبواب عن الحرب بين الإغريق وأحصنة طروادة، جعل ليوليسيس موسى صوت عال حول قوة الدول.

ولم تضع الأمة نفسها على خلاف مع مصيرها من قبل جرائمها، ولكن عيوبها. وقد يكون جيشها قوى، وخزينتها مليئة جيدا وشعرائها في قمة الإلهام. ولكن في يوم واحد، الذي لا يعرفه احد، وذلك بسبب بعض الأحداث بسيطة... وفجأة فقدت الأمة.

ان الاختفاء الكامل للدولة القومية قد يكون حقا حدثا نادرا في عالم اليوم. ففي الواقع متانة الدولة باعتبارها الوحدة الأساسية للنظام الدولي هي واحدة من الحقائق الأساسية لأي طالب للعلاقات الدولية. ومع ذلك هناك علماء العلاقات الدولية الذين يزعمون أن الدولة أصبحت بالية لأن الدول غير قادرة على التعامل مع التحديات الخطيرة التي تشكلها الظواهر العابرة للحدود مثل تغير المناخ والكوارث الطبيعية الكبرى، والجريمة الدولية المنظمة، والأوبئة مثل الإيدز، وهلم جرا، ولأن المزيد من

التكامل الاقتصادي الإقليمي والإصلاح الرئيسية للأمم المتحدة قد يكون الآن، وفقا لرأيهم، واعدا أكثر كإطار لمساعدة الدول الضعيفة جدا.

وكما لاحظنا فان هناك مجموعة كبيرة من الدول، والعديد منها ضعيفة بحيث يمكن أن ينظر إليها باعتبارها أفضل شبه دول أو دول فاشلة. وبعضها دول غير سارة وخطيرة ليس فقط لمواطنيها ولكن للمجتمع الدولي الأوسع نطاقا للغاية. وعلى الرغم من هذا فليس هناك أي علامة على المواطنين الذين يرغبون في التخلي عن هياكل الدولة لصالح بعض الانظمة المتكاملة للإدارة العالمية أو حتى الإقليمية. ويقترح الرفض المؤخر لمشروع دستور الاتحاد الأوروبي من قبل الناخبين في الدول الأعضاء الرئيسية إلى أن حتى في الاتحاد الأوروبي، وهي منطقة في العالم مع خبرة طويلة في التكامل الاقتصادي الكبير، ليس هناك شهية للانضمام الى عظمى. دعونا نكون واقعيين. لا ينظر إلى الدولة الحديثة كما الزائل من قبل مواطنيها. مع كل عيوبها والمشاكل يبدو أن الدولة يجب أن تكون هنا لتبقى.

الوحدة الثانية:

غير الدول

الأديان

سوف يكون خطأ كبيرا أن نفترض أن الناس في كل مكان يحددون هويتهم في المقام الأول من حيث الدولة التي يقيمون فيها. وبالنسبة للملايين من الناس، وخصوصا أولئك الذين يعيشون داخل حدود الدول متعددة الأديان والأعراق، سيتم تحديد هويتهم الأولية من خلال دينهم، أو من خلال مزيج من دينهم وعرقهم. وقد نشأت جميع الأديان الرئيسية في العالم قبل ظهور الدولة الحديثة. وفي عصرنا العلماني، عندما اتخذ العديد منا في الدول الغربية أمرا مسلما به أن يكون هناك فصل واضح بين المؤسسات الدينية والدولة، فقد تم التغاضي كثيرا عن أن الدين كان له تأثيرا أقوى ليس فقط على القيم المجتمعية، الأخلاق، وقواعد وممارسات الحياة الأسرية والمجتمع: فقد كان أيضا له تأثير كبير على طبيعة الدولة نفسها، قوانينها والمؤسسات وعمليات الحكومة.

فعلى سبيل المثال، كان للمسيحية تأثيرا كبيرا في تشكيل الدولة القومية الأوروبية ونظام الدولة عموما. وقد تم العثور على الأسس الأخلاقية للقانون الدولي ومفهوم المجتمع الدولي في المسيحية. ويعتبر هذا أكثر وضوحا في العمل الرائع من القانون الدولي لهوغو غروتيوس (1583-1645) دي جوري بللي ميلان باسيس (في قانون الحرب والسلام) (1625). ويفترض غروتيوس وجود الفكرة الأساسية لمجتمع الدول الذي يضمن التضامن الكافي للمبادئ المشتركة التي ينبغي أن تحكم العلاقات بين الدول، حتى في أوقات النزاع، بحيث لا يتم احترام القانون الدولي فقط، ولكن تعزيزه أيضا. ووفقا لقواعد القانون الدولي لجروتين، فان حقوق الدول للذهاب إلى الحرب مقتصرة تماما ويجب استخدام فقط القوة العسكرية لصالح المجتمع الدولي بأسره. وللأسف لا تزال هذه المبادئ تطلعات مثالية: فاليوم يمكن للمرء أن يجادل بأن بالكاد احترام أفكار جروتين من القواعد الأساسية للمجتمع الدولي والقيود الإنسانية في سياق حرب بين الدول والداخلية وتنفيذها من قبل الدول القومية عموماً.

وللتلخيص باختصار، فقد تم الخلط بشدة بين أثر الحركات والمؤسسات الدينية. فمن ناحية، قد ألهمت المسيحية والإسلام واليهودية جميع الأنشطة الإنسانية من قبل كل من الحكام والمحكومين، بما في ذلك الحركة لإلغاء الرق وحركة الصليب الأحمر الدولي، والاشتراكية المسيحية التي تهدف إلى تخفيف شروط الطبقات العاملة. ومن جهة أخرى، فقد حفزت الأديان وألهمت بعض أمور الدولة الداخلية والحروب الأكثر وحشية والحملات إرهابية. ولكن التأثير طويل الأجل للدين في المساعدة على إلهام وإنشاء الحركات من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان للمساعدات والتنمية في البلدان الأكثر فقرا في العالم كان مساهمة إيجابية كبيرة في تحسين الإنسانية.

ومع ذلك، فإننا سوف نرتكب خطأ كبيرا اذا اعتقدنا أن هذا هو السبيل الوحيد الذي يمكن من خلاله أن يؤثر الدين في العلاقات الدولية. وقد تدخلت المؤسسات والحركات الدينية في السياسة مباشرة مع تأثيرات مثيرة للغاية. ومن الأمثلة من التاريخ الحديث هي الطريقة التي تصرفت الكنيسة الكاثوليكية بها باعتبارها بؤرة لمقاومة الشيوعية.

وقد حقق النجاح النهائي لحركة التضامن البولندية في تحقيق التحرر من الحكم الشيوعي المستحق صفقة كبيرة لدعم كلا من الكنيسة الكاثوليكية في بولندا والبولندي البابا يوحنا بولس الثاني. وفي إيران قاد الإطاحة بشاه إيران (1979) آية الله الخميني، مهندسة الثورة التي جلبت نظام أصولي اسلامي حماسي إلى السلطة وتغيير ميزان القوى في منطقة الخليج والشرق الأوسط على نطاق أوسع. وقد تم عرض السابق من قبل أصحاب العقول المتحررة كمثال جيد للدين بوصفه حليفا قويا في النضال من أجل الحرية السياسية والديمقراطية، ولكن الثورة الدينية في إيران، والتي وضعت الثيوقراطية الاستبدادية إلى السلطة، يمكن أن ينظر إليها باعتبارها خطوة تراجعية سواء بالنسبة للشعب الإيراني أو بالنسبة لمستقبل علاقات إيران الدولية.



8. البابا يوحنا بولس الثاني (1920-2005)، المولود في بولندا، وكان أول فرد غير إيطالي ينتخب البابا منذ 1522، ويرجع إليه الفضل في المساعدة على تسريع انهيار الشيوعية في أوروبا الشرقية عموما.

يقتصر هذا الجانب السلبي لتأثير الدين على العلاقات الدولية بالطبع بأي حال من الأحوال على العالم الإسلامي. فعلي سبيل المثال، قد عارض متطرفون يهود في إسرائيل، بشدة أي مقترحات لإرجاع الأراضي في قطاع غزة والضفة الغربية على أساس أن هذه هي جزء من "إسرائيل التوراتية" ويجب الدفاع عنها بأي ثمن. ولاحظ أنه التطرف الديني اليهودي هو الذي اغتال رئيس الوزراء اسحق رابين في عام 1995، مما وجه ضربة كبيرة لاتفاقات أوسلو للسلام.

ينبغي أن تطلعنا وزيرة الخارجية الامريكية الجديدة للدولة على قدر كبير من التفصيل حول تأثير المتطرفين الدينيين ليس فقط في الشرق الأوسط بل في العالم أجمع. وقد نصحتنا بوضع اهتمام كبير ووثيق في الحوار بين الأديان، ليكون على بينة تامة من مدى مشاركة المتطرفين الإسلاميين في تنظيم القاعدة، وأخطر أشكال

الإرهاب الدولي التي يواجهها المجتمع الدولي اليوم. وإذا كان يجب معارضة هذا التعصب الذي لا يرحم على نحو فعال، فإن وزيرة الخارجية بحاجة إلى العمل مع معارضيها في جميع أنحاء العالم لحشد الزعماء الدينيين المعتدلين في كل مكان لتوحيد جهودهما لتقديم النصيحة للشباب المسلمين الغاضبين من تجنيدهم في تنظيم القاعدة أو شبكات الجهاد. ولم تكن الحركات الدينية غير الحكومية، والمؤسسات، والقادة جزءا من مؤتمر وزير الخارجية خلال الحرب الباردة. واليوم، إنه من الهام أيضا أن تعرف بهذه الأشياء بمثل ما تعرف عن سياسات الدول الكبرى لهذه الشبكات غير التابعة للدولة والتي تشكل تهديدا للأمن ليس فقط للولايات المتحدة وحلفائها، ولكن أيضا لكثير من الدول الصغيرة والمتوسطة في المجتمع الدولي الذي يحتمل ان يكون قد افترض أنهم كانوا في مأمن من مثل هذه الهجمات. فلماذا تم اختيار كينيا وتنزانيا، على سبيل المثال، كأماكن لشن هجمات على سفارتي الولايات المتحدة في اغسطس اب عام 1998؟ وجاءت الهجمات مثل الترباس في الفراغ، مما أسفر عن مقتل أكثر من مائتي وأربعون شخصا، معظمهم من مواطني نيروبي الذين كانوا

ذاهبين إلى أعمالهم اليومية. وسوف أعود إلى التحدي المنشور من قبل الجماعات الإرهابية في جزء لاحق، ولكن أولا يجب أن ننظر إلى فئة رئيسية ثانية من الظواهر غير الحكومية مع تأثير دائم وكبير على العلاقات الدولية: الحركات القومية.

القومية

كانت أوروبا بريئة في العصور الوسطى من المذاهب الحديثة للقومية. ومرتبطا بمفهوم (إن لم يكن واقعيا) المسيحية الموحدة و اللغة المشتركة للكنيسة الكاثوليكية، فقد شكلت دول أوروبا في القرون الوسطى مجموعة من ميراث الأسرات. وقد تم الدفاع كثيرا عن حدود هذه الامبراطوريات، الممالك، و الامارات بسوء، و تم استخلاصها من دون اعتبار للتجانس العرقي واللغوي، أو الديني. وكانت هي الشيء الذي يمكن أن يستحوذ عليه الملك ضد الجيش و التنافس الدبلوماسي من منافسيه وقد حافظت أمور الملك على نوع من الهيكل الثلاثي للولاءات : واجب الكنيسة (التي كانت تصور على أنها منفصلة عن، وتعلو عن الحكام المؤقتين)، واجب الملك، والولاء وخدمة الرب في بلدانهم.

وغالباً ما تكون قد اضطرت السيادة و الرب إلى اللجوء إلى الإكراه عندما تم حجب الولاء أو الخدمة. ولذلك كانت ' الدول ' مصطلح أي مدلول سياسي حتى أواخر القرن الثامن عشر.

وتوجد الأصول الحديثة القومية السياسية في الحركات التاريخية أو الاتجاهات في الأدلة في دول أوروبا الغربية في القرنين السادس عشر و السابع عشر، حيث أصبح الولاء للملك والحكومة الملك محددا ب، إن لم يكن مساويا بها، المصالح الشاملة للحاكم وضباطه، وجميع السكان. والأهم من ذلك كله، أنه عندما تم تعزيز سبب الانقلاب وزيادة التعرف اللغوي الثقافي من إمكانات تعظيم اقتصاديا تجارية بحتة، مركزية، حكومة الولاية، ظهرت الدولة القومية بشكل واضح باعتبارها الوحدة السياسية الأوروبية السائدة والأكثر قدرة على البقاء.

ومع ذلك لم تتبلور المذاهب السياسية الأوروبية الحديثة والحركات القومية حتى الثورة الفرنسية. وكانت كتابات روسو في المقام الأول في كتابات روسو المصدر الأقوى لإعادة الشحن من مفهوم الدولة القومية وأساس القومية باعتبارها عقيدة سياسية.

وأكد روسو واليعاقبة على المطالبات من مجموع السكان في السيادة على دولتهم، ولأول مرة اقترح أن نموذج الدولة كان مرادفا للأمة.

وترتكز مبادئ التضامن الوطني، والمواطنة العالمية، والحقوق المتساوية في المشاركة المدنية والمساواة في المعاملة بموجب القانون جميعا علي العقيدة القومية الحديثة. وبمجرد تحديدها من حيث السكان داخل إقليم معين، أو مجموعة عرقية أو لغوية كاملة، يتم التأكيد على أن الأمة القومية ينبغي أن تصبح وحدة أساسية وعالمية من التنظيم السياسي. يصبح المجتمع البشري عالم الدول القومية. وكانت النتيجة الطبيعية التي لا مفر منها (الثورية، بطبيعة الحال، في سياق القرن 19 وأوروبا) هي أن أي الأمة التي كانت مضطهدة من جانب آخر لها الحق في أن تتحرر بالكامل سياسيا بحيث يمكن أن تتمتع بكونها 'أمة كاملة' تحدد مصيرها.

وقد تم مهاجمة العقيدة القومية بشكل فعال جدا على ثلاث جبهات رئيسية. النقطة الأولى التي أثارتها العملية هو أنه لا يوجد اتفاق واضح حول الكيفية التي ينبغي أن تحدد بها الأمة. وكانت

الاختلافات اللغوية والعرقية والثقافية والتاريخية لديهم هي العادة المؤسفة الشاملة.

وقد واجهت قوائم التقرير الوطنية في تسوية فرساي، على سبيل المثال، صعوبات غير قابلة للذوبان في نهاية المطاف في اتباع هذا المبدأ القائم على الاستنتاجات المنطقية. وبعيدا عن خلق خريطة جديدة من الوحدات الوطنية 'النقية' كالماء، فقد خلقت حدود عام 1919 مشاكل جديدة للأقليات القومية المحاصرة بشكل غير مناسب على الجانبين من حدود الدولة الجديدة.



9. أعاد رسم مؤتمر باريس للسلام خريطة أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى. ويقول النقاد أن معاهدة فرساي الواردة تحتوى على بذور الحرب العالمية الثانية.

ثانيا، وكما يقول كيدوري بقوة في القومية، كثيرا ما يخطئ إصرار القوميين على حق تقرير المصير الوطني من خلال حسن نية

الليبراليين الأنجلو أمريكية لتفضيل الديمقراطية الدستورية باعتبارها شكلا من أشكال الحكم الذاتي الوطني. وقد أظهرت الدول القومية المتعاقبة المستقلة حديثا في الشرق الأوسط وأفريقيا، وآسيا، أن الاستقلال بأي وسيلة يضمن اعتماد وصيانة انتخابات ديمقراطية حرة، حكومة برلمانية، وسلطة قضائية مستقلة أو حماية الحريات المدنية الأساسية في الدولة المعنية.

النقطة الثالثة، وهي عبء المقال الرائع القصير القومية ل EH كار وما بعدها (1945)، هو أن انتشار المذاهب والحركات القومية لديه، وبعيدا عن خلق أسرة سعيدة من الدول، أدى الي تفاقم الصراع الدولي. وفي الواقع، قد وفرت المذاهب القومية مبررا إضافيا للثورة والحرب، وقد شكلت الأساس للالتزام الشعبي والمشاركة في، النضال الوطني، وقدمت ترشيد سياسي قوي وأداة دعاية لتلقين الجيوش الشامل وشن 'حرب شاملة'.

ومن ناحية أخرى، كانت المذاهب القومية ليست مسؤولة بشكل واضح بالكامل عن الحالة المحفوفة بالمخاطر للعلاقات الدولية. وبغض النظر عن ادعاءات كلا من كان يوهان غوتليب فيشت (1762-1814، الفيلسوف الألماني)، إرنست رينان (1823-

1892، المنظر الفرنسي)، وأحلام رومانسية أشد سخافة من دعاة القومية في القرن التاسع عشر، فقد أظهر معظم القادة السياسيين القوميين الواقعية في تقدير أي تحقيق سياسي وطني لتقرير المصير أجل تحقيق السلام العالمي. وعندما يوبخ النقاد المذاهب القومية لعدوانيتها في احداث العنف السياسي، فهم يربكون عموما القومية في شكلها النقي مع مذاهب التفوق العنصري أو أيديولوجيات خدمة التوسع الاستعماري. ونظرا لتزامن صعود الدولة القومية مع انهيار النظام الملكي المطلق وصعود الديمقراطية الجمهوري، كان لا مفر من أن الناس في أوروبا ينبغي أن ننظر إلى الهوية و التضامن الوطني لتوفير الشرعية السياسية للحكم الذاتي ؟ كانت جلادستون، اسكويث، ولويد جورج (و ودرو ويلسون في هذا الشأن) خاطئ جدا للتنازل للالايرلنديون أو التشيك أو البولنديين في الحق في تقرير المصير والتحرر من قاعدة الغربية وما إذا كان مقبول أم لا؟. وبالتأكيد من العدالة الطبيعية أن الناس الذين يشعرون أنفسهم جزءا من المجتمع الوطني المتجانس ينبغي أن يتمتعوا بالكرامة و وضع الحكم الذاتي السياسي الوطني، طالما اعترف أن هذه الاستقلالية

تقوم بحل المشاكل الملحة للعدالة السياسية و الاقتصادية الداخلية، أو مشكلة خلق نظام دولي مستقر.

الأشكال الرئيسية للحركات القومية

القومية اللغوية الثقافية

كان العديد من رواد السلاف في أوروبا الغربية، والشرق الأوسط، والقومية السياسية الأفريقية أدباء حيث كانوا يستخدموا كتاباتهم لإبراز وعيهم للتميز القومي، وتطوير مطالبهم الأولية من أجل الاستقلال السياسي. وحتى يتم تحقيق الاستقلال قد تشرد الزعماء القوميين، والمثقفون بسبب القوى السياسية الثورية الأخرى. ومع ذلك، فإن الدول المستقلة حديثًا، مثل حكامها الامبراطوريين السابقين الذين استمروا مدة طويلة لكى يقدروا بسرعة أهمية القومية الثقافية (معركة الكتب) من أجل قيام الشعب بتكثيف التزاماتهم القومية.

وفي حالات السيطرة الإمبريالية التي كانت منذ فترة طولية، أو في محاولة القضاء على القومية السياسية، وبقاء القومية الثقافية بتعنت. كما وجد في الاتحاد السوفياتي السابق، فإنه يكاد يكون من المستحيل من الناحية العملية القضاء على الهوية اللغوية،

وتضامن الجماعة العرقية. في الواقع هناك أدلة قوية، ففي ايرلندا، وويلز في القرن 19 على سبيل المثال : كانت اللغة الأم للجماعة العرقية محتقرة، ومثبطة بشكل متعمد من قبل الحكومة، كلما كان ما يمكن الحصول عليه غامض، وله أهميته كلما استطاعت لغة الشارع التعبير عن المعاناة الجماعية، والآمال. حيث لا يزال هناك نطاق واسع لتقليد الثقافة، واللغة بين المجتمع العرقي بأكمله، وذلك غير واقعي تمامًا، كما ثبت في حالة الامبراطورية النمساوية المجرية في القرن 19، ونأمل منع طائر العنقاء السياسي الناشئ من جمر القومية الثقافية ببساطة عن طريق منح الاعتراف الإمبراطوري بالهوية الثقافية القومية بشكل محدود. وذلك عندما يتم استيعاب نسبة أكبر للجماعة العرقية في الثقافة المهيمنة سياسيًا، كما هو الحال في بريتاني الحديثة، تستطيع القومية الثقافية البقاء كحركة أقلية محكومة، وبشكل مأسوي تصبح غير قادرة على توسيع قاعدة ثقافية لغوية لها بما فيه الكفاية للحصول على السلطة بالوسائل الديمقراطية.

القومية المناهضة للاستعمار في " العالم الثالث "

كانت القومية في الأصل عقيدة سياسية أوروبية، وتم تطويرها في العالم الثالث باعتبارها نتاج عن الخبرة الاستعمارية، وما يصاحبها من أثر الحكم الاستعماري سابقًا. وهناك جهود جبارة في بناء الأمة، وذلك ما حدث قديمًا في وقت واحد مع بناء الجهاز السياسي، والإداري للدولة الحديثة. وفي معظم الحالات، هناك حوادث الإرث الاستعماري للتكوين الإقليمي لسكان معينين، فضلاً عن اللغة الرسمية، والنظام التعليمي، والمؤسسات الاقتصادية، والإدارية الرئيسية التي تم تحديدها. وفى مثل هذا الوضع، كانت هناك مناشدات للمذاهب من أجل تقرير المصير القومي للمتعلمين الأوروبيين، ولكن كان المثقفين متابعين إلى حدٍ ما، وكان الخاضعين منهم بمثابة غالبية ساحقة. ومن هنا صيغت عبارات مفهومة وجدها الأوربيون على الفور، حيث أنهم يحتاجون إلى ترشيد كبير في مطالبهم لإدارة شئونهم الخاصة، وتحريرهم من الحكم الإمبريالي. ومع ذلك، إنجاز أهدافهم لخلق هوية قومية، ووعي، والتضامن بين الشعوب، وتم اطلاق حركة شعبية عميقة مع الالتزام بالاستقلال القومي. وليس غريبًا أن حاولت الحكومات الاستعمارية في البداية سحق هذه الحركات،

وعلى الرغم من المعاملة الدقيقة التي تختلف وفقا لقوة الإمبراطورية المعنية، والظروف السياسية، والعسكرية.

وثمة تقليد استعماري واقعى مثل : البريطانيين الذين كانوا قادرين على وضع سياسات مشجعة من الواقع، أو تواطؤهم مع الحركة القومية الجديدة في الاعتقاد بأن القوة الاستعمارية يُمكن أن تلتحم على نحو أكثر فعالية في كثير من الأحيان مع القبائل المتحاربة المتباينة، والطوائف الدينية لتطوير نظام سياسي مستقر، ومنظم.

وفى البداية وجد القوميون الاستعماريون، وفى وقت قريب جدًا أنفسهم مهددين من قبل حركات التفاف القومية الاقتصادية للاشتراكيين، والماركسيين. وهؤلاء الزعماء الذين تشبثوا بنداء الشعبوبة الغامض، وبالعصر الألفي، أو بالاعتماد على سيطرتهم الكاريزمية، وكثيرًا ما دفع هؤلاء الزعماء فشلهم في تقديم السلع المادية، والمساواة الاجتماعية، والاقتصادية بشكل أكبر، وتحسين مستويات المعيشة.

في كثير من الحالات، وخاصة في المستعمرات البريطانية، حيث كان هناك حكم جائز للقوة الاستعمارية الذى شجع على تشكيل

الأحزاب البرلمانية القومية كشكل من أشكال " الوصاية الديمقراطية "، وأين حدث هذا العنف الشامل للإطاحة الثورية للحكم الاستعماري، وفي كثير من الأحيان يجب تجنبه. وفي ظروف أخرى، كما هو الحال في قبرص، والجزائر، وعدن، والحركات القومية حيث وجدوا أنفسهم مجمعين أو محظورين من قبل الحكومة الاستعمارية، ولجأوا إلى أساليب خارج نطاق القانون، وتحت الأرض، وحرب العصابات، والمقاومة من أجل انتزاع السيطرة من حكامهم الاستعماريين. كل من "حركات التحرر القومية " الثورية، والأحزاب القومية الناشئة أساسًا بغير عنف تحتاج قبل أي شيء إلى قواعد قوية من الدعم الشعبي، والمشاركة الفعالة إذا كان هناك انتزاع للسلطة، واستمرارها. وكان هناك نوع سابق لديه إثبات للشرعية الشعبية في بوتقة الحرب الثورية، ونوع أخير لديه إثبات أوراق اعتماد قومية إلى قوة المغادرين، وشعبهم. ومع ذلك، ينبغي التأكيد أن مثل هذه الحركات قد تكون سريعة الزوال، بالإضافة إلى الائتلافات الغير مستقرة. حيث يتم تقسيم هذه الحركات، وانهياراها، وهناك امكانية كبيرة للنظام المشرع شعبيًا، حتى قد يتم فقدان الهوية

الناشئة، والتضامن القومي. وفى مثل هذا الفراغ هناك طريق مفتوح لجماعة الأقليات العازمة، وخاصة ضباط الجيش مع احتكار السيطرة على القوات القسرية للدولة لانتزاع الانقلاب، والترشيد تحت اسم (الحفاظ على الوحدة الوطنية)، أو (الحفاظ على القانون والنظام).

الشركات المتعددة الجنسيات

سيحتاج وزير الخارجية الجديد بالتأكيد إلى أن يطلع عن الشركات المتعددة الجنسيات. وهم من بين الجهات الغير حكومية الأكثر تأثيرًا، ونفوذًا في النظام الدولي. ومن المحتمل أن تمتلك أكبر الشركات المتعددة الجنسيات أصول، وتنشر الميزانيات السنوية التي تفوق بكثير العديد من الدول الفقيرة حيث توجد عملياتها. وقد نمت الشركات المتعددة الجنسيات بسرعة منذ الانتعاش الاقتصادي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وجعلت بلا شك إسهامًا كبيرًا في نمو الاقتصاد العالمي. لأنه بحكم تعريفها، أن الشركات المتعددة الجنسيات تعمل في وقت واحد في عدة بلدان، أو في بعض الحالات في بلدان عديدة فإنها يمكن أن تختارها لتحديد عملياتها في تلك الأجزاء من العالم لتكون أكثر ربحًا، ويمكنهم أيضًا الحصول على أموال كبيرة للاستثمار، ويمكن أن تحظى بأفضل الأعمال المتاحة، والخبرة التقنية. ومع ذلك، على الرغم من أن العديد من البلدان، وخاصة البلدان النامية تكون حريصة عمومًا على جذب الشركات المتعددة الجنسيات، وغالبًا ما يبالغوا بشكل يائس حول الفوائد التي يُمكن الحصول عليها.

وتميل الشركات المتعددة الجنسيات إلى استخدام أساليب حول كثافة رأس المال للإنتاج، وفى هذه الحالة فإنها لا تحتاج لتوظيف أعداد كبيرة من العمال من البلد المضيف. وفي كثير من الأحيان سوف تعرض الموظفين الماهرين، والإداريين من الخارج. وقد تمكنوا من تجنب الضرائب في البلد المضيف ببساطة من قبل جهاز لتحويل الأرباح خارج البلد المضيف. غالبًا ما تقوم الشركات المتعددة الجنسيات باستغلال العروض من الحوافز من قبل البلدان المضيفة بسخرية تمامًا، عن طريق اتخاذ عرض (الجزر)، ومن ثم إعادة تشكيل عملياتها بالطرق التي تحرم البلدان المضيفة من الفوائد.

وذلك خطأ شائع ولكن، لنفترض أن الشركات متعددة الجنسيات هي " ذات سيادة " وأن "العولمة" قد دمرت قدرة الدولة للرد على الشركات المتعددة الجنسيات عندما كانوا يرغبون في القيام بذلك. فالدول لديها في نهاية المطاف السيطرة على أراضيها، وحدودها. وأنها يُمكنها الاستيلاء على أصول الشركات متعددة الجنسيات، وطرد موظفي الشركات متعددة الجنسيات، وتأميم الشركات المتعددة الجنسيات، وفرض غرامات صارمة، وعقوبات

عن الانتهاكات المزعومة للقوانين، وهكذا. وفي نهاية المطاف لا تزال الدولة السيادية، على الرغم أنها قد تكون مترددة في اتخاذ خطوات متطرفة ضد الشركات متعددة الجنسيات خوفًا من التسبب في هروب الاستثمارات الخارجية، وانسحاب الشركات المتعددة الجنسيات الأخرى من البلاد.

كما سيكون من الصعب للغاية بالنسبة لسكرتير الدولة الجديد مقاومة ضغوط الشركات المتعددة الجنسيات على الحكومة الامريكية للتدخل نيابة عنهم في حالة حدوث اشتباك رئيسي مع حكومة الولاية المضيفة. ومع ذلك، إذا كان سكرتير الدولة الجديد قادر أن يدفع بهدوء السياسات التي تساعد بشكل كبير على الشركات متعددة الجنسيات التي تأمل أن تعرض عليه عضوية مجلس الإدارة بشكل جذاب عندما يتقاعد في نهاية المطاف من السياسة.

حرب العصابات والمسلحين

حرب العصابات هي السلاح الطبيعي من الجانب الأضعف استراتيجيًا في الصراع. بدلاً من المخاطرة بإبادة قواتهم في معركة واسعة النطاق مع المعارضين الأفضل تسليحًا، والأكثر عددًا،

وأجور العصابات تسمى بالتابر (حرب البراغيث)، وذلك باستخدام الأساليب، والأوقات، والأماكن باختيار العصابات، وهناك سعى باستمرار للاستفادة من الميزة التكتيكية الرئيسية في حرب العصابات، وهو عنصر المفاجأة. بل هو طريقة كلاسيكية من الحرب تقريبا منذ القدم في تاريخ المجتمع البشرى.

وأحد الدروس الرئيسية من التاريخ الحديث لحرب العصابات، كما هو مبين في استطلاع المسح المتقن من قبل Walter Laqueur. أن حرب العصابات ليست وسيلة الاكتفاء الذاتي من تحقيق النصر. فقط عندما يتم التقليل من شأن جانب مكافحة حرب العصابات، تقوم العصابات بالتهديد، أو ببساطة هناك فشل في تخصيص موارد كافية للصراع، وتقوم العصابات بتغيير التحقيق دون مساعدة، وهناك أهداف سياسية طويلة الأجل. وفي معظم حالات القرن العشرين قد تم ربط حرب العصابات على نطاق كبير بالحرب ثورية، وصراع بين الحركات الغير حكومية (في بعض الحالات بمساعدة أو برعاية دولة)، والحكومة من أجل السيطرة السياسية، والاجتماعية للشعب تعمل في اقليم دولة الدول. ومعظم الحروب الثورية (وعلى سبيل المثال : في

الصين، وفيتنام، وكمبوديا) قد انتقلت من خلال مرحلة حرب العصابات، ووضعت أخيرًا في صراع حاسم مع القوات المسلحة التقليدية. ولكن هناك صراع حرب العصابات، والحرب الثورية في أمريكا اللاتينية، حيث قدموا عددًا من المحاولات لمحاكاة نجاح ثورة العصابات Fidel Castro في كوبا، وتبين أن هناك جهودًا حازمة، وقمع، وفشل الثوار لكسب الدعم الجماهيري الكبير، والدائم، وأن حملات العصابات سوف تنتهى بالفشل.

ومع ذلك، فإنه سيكون خطأً فادحًا أن نستنتج أن حرب العصابات أصبحت بالية نتيجة التطورات في التكنولوجيا العسكرية، ومكافحة التمرد. فقد تتواصل حرب العصابات لتكون فعالة في ربط أعداد كبيرة من قوات الأمن، وتعطيل الحكومة والاقتصاد. فهي تشكل تهديدًا خطيرًا بشكل خاص على الحكومات الضعيفة، والغير مستقرة في المجتمعات المنقسمة.

أما التمرد الذى طالت مدته في العراق حيث تم الجمع بين هجمات حرب العصابات الريفية، والحضرية على القوات المسلحة لتكون هجمات إرهابية كبرى ضد السكان المدنيين،

وقتل المئات من قوات التحالف، وأفراد من الجيش العراقي الجديد، والشرطة، والآلاف من المدنيين.



10. أسس Vladimir Ilyich Lenin (1870- 1942) الحزب البلشفي، والأيديولوجية الماركسية اللينينية في الاتحاد السوفياتي، والتي تهدف إلى الثورة العالمية ضد " الإمبريالية الرأسمالية "، وهو المشروع الذي فشل تمامًا مع انهيار الاتحاد السوفياتي.

فإن وزير الخارجية البريطاني المعين حديثًا يحتاج إلى نقل هذه الدروس لزملائه الوزراء، والأرقام المقابلة له في الولايات المتحدة، وغيرها من الدول الاعضاء في الناتو على أمل أنها لا تميل مرة أخرى إلى التقليل من شأن التحديات التي تواجه حركات التمرد الرئيسية، والإرهاب في صراعات في المستقبل، وآثار ذلك على العلاقات الدولية. فهناك عواقب شاملة على الحرب الأهلية

في العراق، والاستحواذ المحتمل على منطقة قاعدة جديدة من قبل تنظيم القاعدة في وسط الشرق الأوسط ، وبالتالي لديها بالفعل آثار وخيمة على الأمن، والاستقرار الدولي.

المجموعات والشبكات الإرهابية

الإرهاب هو الاستخدام المنهجي للترهيب القسري، وعادة ما يستخدم لخدمة الأغراض السياسية. ويتم استخدامه فورًا لإنشاء، واستغلال مناخ من الخوف بين مجموعة مستهدفة أوسع من ضحايا العنف، ويكون تعميمه هو السبب في ذلك، وكذلك اجباره لتحقيق أهداف إرهابية. ويمكن استخدامه بمفرده، أو كجزء من حرب غير تقليدية على نطاق أوسع. فإنه يمكن أن تستخدمه الأقليات اليائسة، والضعيفة، من قبل الدول كأداة للسياسة الداخلية والخارجية، أو من قبل المتحاربين في جميع أنواع ، ومراحل الحرب. وثمة سمة مشتركة هي أن المدنيين الأبرياء، وأحيانًا الأجانب الذين لا يعرفون شيئًا عن الخلاف السياسي للإرهابيين يقتلون، أو يجرحون. وهناك طرق نموذجية للإرهاب الحديث هي الهجمات التفجيرية، والحارقة، وعمليات إطلاق النار، والاغتيالات، واحتجاز الرهائن، والخطف.

ولا يُمكن أن نقلل من احتمال استخدام الإرهابيين للأسلحة البكتريولوجية النووية، أو الكيميائية.

ويوجد فرق أساسي بين الدولة، والفصائل الارهابية. كان الإرهاب في السابق إلى حد كبير أكثر فتكًا، وكان غالبًا ما يكون مساهمًا في الإرهاب بين الفصائل. ومرة واحدة تقرر الأنظمة، والفصائل غايتهم في تبرير أية وسيلة، أو اجراءات يقوم بها خصومهم، ويعد ذلك انتقامًا غير مقيد. وتميل الأنظمة لتكون مؤَمنة من دوامة الإرهاب، و مكافحة الإرهاب. كما أن يقتصر الإرهاب الداخلي في دولة واحدة، أو منطقة في حين الإرهاب الدولي يكون أكثر وضوحًا في تنفيذ هجوم عبر الحدود الدولية، أو ضد هدف أجنبي في الدولة ذات الأصول الإرهابية. ولكن، في الواقع فإن معظم اتجاهات الإرهاب لها أبعادًا دولية، كما تبدو الجماعات في الخارج للحصول على الدعم، والأسلحة، والملاذ الآمن.

الإرهاب ليس فلسفة، أو حركة : فهو أسلوب. ولكن على الرغم من أننا قد تكون قادرين على تحديد الحالات التي استخدم فيها الإرهاب لعدة أسباب حيث أن معظم الليبراليين يعتبروه أسلوب مجرد، وهذا لا يعنى أنه حتى في مثل هذه الحالات يجب

استخدام الإرهاب، والذي بحكم تعريفه أنه يهدد أهم الحقوق الأساسية للمدنيين الأبرياء، ويتم تبريره أخلاقيًا.

وللمفارقة، على الرغم من النمو السريع في حالات الإرهاب الحديثة، وقد يكون هذا الأسلوب غير ناجح بشكل ملحوظ في الحصول الأهداف الاستراتيجية. وفي حالات واضحة فقط هي ابعاد الحكم الاستعماري البريطاني، والفرنسي عن فلسطين، وقبرص، وعدن، والجزائر. يجب أن تفسر استمرار شعبية الإرهاب بين القوميين، والأيديولوجيين، والمتطرفين في الدين عن طريق عوامل أخرى : الرغبة في التعبير الجسدي للكراهية، والانتقام، حيث سجل الإرهاب النجاح العائد في المكاسب التكتيكية (مثل الدعاية الضخمة، وإطلاق سراح السجناء، ودفع فدية كبيرة)، والحقيقة أن هذه الطريقة رخيصة نسبيًا، وسهلة للتنظيم، وتحمل الحد الأدنى من المخاطر. كما أن الأنظمة الشمولية مثل : النازية، والستالينية تُستخدم بشكل روتيني لمراقبة الإرهاب الشامل، واضطهاد السكان ككل، وتبين الأدلة التاريخية أن هذه هي وسيلة فعالة بشكل مأساوي لقمع المعارضة، والمقاومة. ولكن عندما تستخدم الدول الإرهاب

الدولي تسعى دائمًا لإخفاء دورها، وربما إنكار المسؤولية عن جرائم محددة. وهناك عامل رئيسى آخر في نمو الإرهارب الحديث حيث قام بتكرار الضعف، والمهادنة في رد الفعل القومي، والدولي على الإرهاب، على الرغم من العديد من القوانين، والاتفاقيات المناهضة للإرهاب،والكثير من الخطابات الحكومية. ففى البداية تميل الكتابات عن الإرهاب إلى التعامل معه على أنه تهديد طفيف نسبيًا للقانون، والنظام، وحقوق الإنسان الفردية. وفي سلسلة من الدراسات على سبيل المثال : الإرهاب، والدولة الليبرالية، نتج عن ذلك فاشيات كبرى للإرهاب، وذلك بسبب قدرته على التأثير في الرأي العام، والسياسة الخارجية، ويؤدي إلى الحروب الأهلية والدولية، وينبغي الاعتراف به باعتباره الخطر المحتمل لأمن، ورفاهية الدول المتضررة، وتهديد محتمل للسلام الدولى.

هناك بالطبع العديد من التهديدات، والتحديات الأخرى التي يحتمل أن تكون أكثر خطورة من الإرهاب. حيث تغير المناخ العالمي، ووجود الذى ثبت علميًا، بأن هناك مجموعة غريبة من طبقات الأرض المسطحة التي يمكنها إحداث تغييرات كارثية.

والعلماء قلقون أيضًا حول مخاطر الوباء العالمي الذى يمكن أن يقتل مئات الآلاف من الناس. على الرغم من الجهود للحفاظ على نظام عدم الانتشار النووي العالمي، لا يزال هناك انتشار، وتقدر وكالة الطاقة الذرية (الوكالة الدولية للطاقة الذرية) أن هناك أكثر من 40 دولة قادرة على استخدام التكنولوجيا النووية المدنية، والموارد اللازمة لمتابعة برامج الأسلحة النووية.

في ضوء هذه الأخطار المحتملة سيكون من الخطأ المبالغة في خطر الإرهاب الدولي، ولكن ما الذى سيحتاجه أي وزير الخارجية لكى يفهم ما يسمى بالإرهاب الجديد في شبكة تنظيم القاعدة، وهو النوع الأكثر خطورة من الإرهاب الدولي من أي وقت مضى، وذلك من قبل ذوى الخبرة الغير حكوميين في النظام الدولى. لماذا هذا ؟.

أولاً : يهدف تنظيم القاعدة بوضوح إلى القتل الجماعي للمدنيين. وقد أعلن تنظيم القاعدة في الجهاد، أو الحرب المقدسة ضد الولايات المتحدة وحلفائها. وذلك في ما يسمى ب (فتوى بن لادن) في 23 فبراير 1998. حيث أعلن عن إنشاء الجبهة الإسلامية العالمية للجهاد، وأعلن أنه " من واجب جميع

المسلمين قتل المواطنين الأمريكيين مدنيين، أو عسكريين، وحلفائهم في كل مكان ". وقد ظهر استعداد لقتل المدنيين على نطاق واسع في هجمات 11 سبتمبر عام 2001، والذي تسبب في وفاة ما يقرب من3000 شخص.

ثانيًا : كان وجود شبكة تنظيم القاعدة في أكثر من 60 بلد، وهذا يجعل من الشبكة الإرهابية الدولية أكثر انتشارًا على نطاق واسع من أي وقت مضى من ذوي أصحاب الخبرة في تاريخ الإرهاب. ولدى تنظيم القاعدة عدد كبير من الشركات التابعة لها، وشبكة التشغيل، والدعم ليس فقط يتيح الوصول إلى العالمية الحقيقية لأنشطتهم الإرهابية، فإنه يتيح لهم أيضًا أن يزعموا ببعض من الحقائق بأنهم مستمرون في شن " الجهاد العالمي ". وفي الواقع، تنظيم القاعدة هو أكثر من حركة عبر الحدود العالمية تربطهم بشكل رئيسى ايدولوجية مشتركة من منظمة شديدة المركزية التقليدية.

الأساليب الحالية النموذجية لتنظيم القاعدة هي هجمات انتحارية منسقة دون سابق إنذار، وضرب عدة أهداف في وقت واحد. وكان أكثر سلاح استخدامًا في تنظيم القاعدة الانتحارية

الكبيرة القنبلة في السيارة. ومع ذلك، فقد أظهرت شبكة تنظيم القاعدة اهتمامًا كبيرًا في الحصول على أسلحة الدمار الشامل. ويُظهر سجل تنظيم القاعدة أن لا يوجد أي ندم حول استخدامها للتسبب في قتل أعداد كبيرة من المدنيين



11. برجي مركز التجارة العالمي في نيويورك على النار بعد ان ضربتها الطائرات التي استولى عليها الخاطفين الانتحاريين في تنظيم القاعدة يوم 11 سبتمبر 2001.

الآن دعونا ننتقل من واحدة من أكثر الدول غير الحاقدة إلى الأكثر خيرًا.

منظمات حقوق الإنسان والإنسانية

هناك مجموعة رائعة من المنظمات الإنسانية، والجمعيات الخيرية التي تعمل على الصعيد الدولي، والتي تجلب التفاني

الكبير، والمهارة، والخبرة لتتحمل من أجل إنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة، والمساعدة في الإغاثة بعد الكوارث، وإعادة الإعمار.

ومن بين أشهر المنظمات هي اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومنظمة أطباء بلا حدود، وأوكسفام، وصندوق إنقاذ الطفولة، ومنظمة المعونة المسيحية، ولكن هناك الكثير غيرهم.

يتم تسليم أكثر من عمل للإغاثة الدولية التي قامت به تلك المنظمات في شكل مساعدات إنسانية، بالموافقة الكاملة من قبل السلطات في البلاد التي في حاجة إليها.و لقد جعلوا هناك مساهمة كبيرة في توفير الإغاثة حتى في أصعب حالات الأزمات الإنسانية مثل : المحيط الهندي تسونامي (2004)، وكارثة زلزال باكستان (2005). ولا يمكن ببساطة للحكومات في البلدان المنكوبة التعامل في مواجهة الكوارث واسعة النطاق. والمساعدة التي تقدمها الحكومات الأخرى تكون مهمة للغاية، ولكنها لا يمكن أبدًا أن تكون كافية. ما هي المنظمات الإنسانية الغير حكومية التي يمكنها أن تمارس ذلك بشكل سريع جدًا في مثل هذه الحالات ؟ هي المعرفة المحلية، والاتصالات مع المجتمعات المحلية المتضررة، لتكون خبرة كبيرة في تقديم

المساعدات الإنسانية، ومساعدة الخبراء المتخصصين مثل : الأطباء، والممرضات، وهكذا.

(وعادة) ما يكون هناك خبرة واسعة في العمل مع الحكومات المضيفة، والمنظمات الحكومية الدولية مثل : وكالات الأمم المتحدة.



12. وصول عمال الإغاثة بالمساعدات الإنسانية إلى منطقة دمرها تسونامي الضخم الناجم عن زلزال بحري في 26 ديسمبر 2004. كما انه ضرب سواحل بعيدة مثل : سريلانكا، وتايلاند، مما أسفر عن مقتل ما يقدر من 150،000 شخص.

والأكثر إثارة للجدل هو الاتجاه المتزايد نحو التدخل القسري، وهذا التدخل يكون دون موافقة حكومة البلد المستهدفة. ومن الأمثلة على ذلك تأسيس الكردية " الملاذات الآمنة " في شمال العراق (1991)، بالإضافة إلى التدخلات في الصومال، وهايتي، وليبيريا، ورواندا، والبوسنة. وقد تسير في هذا الاتجاه من خلال

إضعاف تدريجي لمبدأ سيادة الدولة، ونمو الوعي بحقوق الإنسان، وميل مجلس الأمن الدولي إلى توسيع مفهوم " تهديدًا للسلام "، وعولمة المعلومات.

لكن على الرغم من التقويض التدريجي لمبدأ سيادة الدولة المطلقة، وهناك أيضًا ضغوط تعويضية كبيرة في النظام الدولي التي لا تزال تُشكل عقبات رئيسية أمام قسرية التدخل الإنساني : هناك الخوف من مثل هذا التدخل الذى قد يثير انهيار للنظام الدولى، وقد تكون الدول أيضًا مترددة في أن تلزم نفسها لأنها تخشى أنه قد يتحول هذا التدخل إلى مسؤولية مكلفة جدًا على المدى الطويل مع عدم وجود احتمال خروجه بسهولة، وهناك قلق من الأنظمة، ولا سيما في البلدان النامية حيث قد يصبح هذا التدخل غطاء للقوى الكبرى للتدخل في شؤونهم.

كما أن لدى المنظمات غير الحكومية ميزة كبيرة حيث أنها لا تولد نوعًا من عدم الثقة، والقلق الناجم عن تدخل الدول الأجنبية. ويبدو من المرجح أن تستمر في لعب دورًا حيويًا في تقديم الإغاثة للبلدان مع الأزمات الإنسانية، والمنظمات الإنسانية غير الحكومية. ينبغي على الحكومات المستنيرة أن ترحب بمساهمة

المنظمات غير الحكومية، وتكون على استعداد لتطوير الحوار، والتعاون معهم من أجل مساعدتهم على تحسين قدرتهم على تقديم معارفهم، والموارد، والمهارات المتخصصة مباشرة إلى السكان الذين هم في أمس الحاجة إليها.

منظمات حقوق الإنسان مثل : هيومن رايتس ووتش، ومنظمة العفو الدولية لها دور حيوي مماثل. فإن عدد قليل من الحكومات تكون مستعدة للتحدث علنًا حتى في إدانة انتهاكات حقوق الإنسان. وتميل الحكومات للقلق حول فقدان فرص تجارية، أو استثمارية مربحة، أو الوصول إلى السلع الأولية الأساسية مثل النفط، أو الغاز الطبيعي. ويُمكن للمنظمات حقوق الإنسان غير الحكومية أن تؤدي دورًا لا يقدر بثمن من خلال تثقيف، وتعبئة الرأي العام الدولي، والتشهير بالحكومات التي تنتهك حقوق الإنسان من خلال نشر معلومات دقيقة عن جرائمهم، وآثامهم.

كيف يُلخص أحد كبار المستشارين إحاطته الإعلامية التي قدمها إلى السكرتير الجديد للدولة، أو وزير الخارجية الجديد للدول الغير أعضاء ؟. إذا كان يؤدي وظيفته بشكل صحيح، قال انه سوف

يتجنب الإشاعة القديمة للدولة الوسطية. وقال أنه لا يحاول أن يُشير إلى الدول الغير أعضاء، ولكن يُمكن تجاهلها بأمان.
الدول هي في غاية الأهمية، ولكن هناك أيضًا العديد من الظواهر الغير الحكومية.

سوف يتجاهلهم سكرتير الدولة على مسؤوليته. دعونا نضع في اعتبارنا أن المنظمات غير الحكومية نجحت في الاستيلاء على السلطة في روسيا في عام 1917، وفى الصين في عام 1949، وفي الهند في عام 1948، وفي إيران في عام 1979، وكان من غير الدول المنظمة للشبكة التي نفذت الهجمات المدمرة في 11 سبتمبر 2001. ونتيجة لتصرفات تنظيم القاعدة في 9/11 لدينا " الحرب على الإرهاب "، والحرب في العراق، والحرب في أفغانستان. وسيكون من العبث الإدعاء بأن المنظمات غير الحكومية ذات أهمية هامشية فقط، وليس لديها تأثير كبير على العلاقات الدولية.